كلية: التربية الاساسية – حديثة

القسم: قسم التاريخ

المرحلة: الرابعة

استاذ المادة: د. حسام ابراهيم حمد

اسم المادة: تاريخ العراق الاجتماعي

اسم المادة باللغة الانكليزية: social history of Iraq

تركيبة العراق الاجتماعية منذ اواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية العهد الملكي

كانت القبائل والعشائر الرحل او البدوية تشكل نسبة مهمه من سكان العراق في القرن التاسع عشر الا ان نسبتهم تراجعت بصورة مستمرة منذ ذلك الحين بفعل التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر والمساعي التي بذلت لتوطين تلك القبائل والعشائر وتشجيعها على الاستقرار، ففي حين قدرت نسبة تلك القبائل والعشائر بنحو ٣٥% من سكان العراق في سنه ١٨٦٧م، فأن نسبتهم انخفضت الى نحو ٢٥% ثم الى ١٧% في سنة ١٩٠٠، و ١٩٠٥م على التوالي، ثم انخفضت النسبة الى ٨% حسب تقدير داوسن فس سنة ١٩٣٠، وكان ٣٥% منهم يعيشون في الالوية الشمالية (الموصل وكركوك واربيل والسليمانية) بينما يعيش ٦٥% منهم في الالوية الوسطى والجنوبية يومئذ.

ان اهم القبائل البدوية هي شمر وعنزة والظفير، وديار هذه القبائل هي بادية الجزيرة بين نهري دجلة والفرات الى الشمال الغربي من بغداد وكذلك الصحراء الواسعة الممتدة الى الغرب من نهر الفرات حتى الحدود السعودية، وتعد بادية الجزيرة التي تمتد حتى الحدود السورية، ديرة قبيلة شمر البدوية، اما منطقة الصحراء او البادية الواسعة في غربي وجنوب غربي العراق فهي ديار قبيلتي عنزة والظفير البدويتين، الاولى في الشطر الشمالي منها (البادية الشمالية) والثانية في الشطر الجنوبي منها (البادية الجنوبية)، اما العشائر الرحل الكردية فقد تمثلت في اجزاء من عشائر البلباس والجاف في لواء السليمانية واجزاء من عشيرة الهركي وعشيرة السورجي في لوائي اربيل والموصل.

وتعتمد القبائل والعشائر الرحل في معيشتها على الرعي وخاصة الابل والغنم بالنسبة للقبائل العربية، والغنم والماعز بالنسبة للعشائر الكردية، وهي لذلك في حل وترحال من مكان الى اخر بحثاً عن الماء والكلأ فضلاً عن الرعي فأن الاتاوة (الخاوة او الخوة) التي تؤخذ من التجار والمسافرين عبر ديار البدو تعد مورداً اضافياً لهم، كما انهم يحصلون على مورد رزق اخر من تأجير ابلهم لنقل سلع

وبضائع التجار بين العراق وبلاد الشام، الا ان تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١ وبسطها مزيداً من النفوذ على القبائل البدوية ادى الى حرمان البدو من الاتاوة، وان لم تنقطع نهائياً، ومن جهة اخرى ادى تطور المواصلات البرية وبضمنها النقل بالسيارات والشاحنات بين العراق وبلاد الشام منذ منتصف العشرينيات الى حرمان البدو من مورد النقل التجاري ايضاً.

كانت القبائل البدوية العربية تتجه نحو بطون البادية او الصحراء في اوائل الخريف سالكة فيها طرقاً معينة نحو المناطق التي تكثر فيها المراعي، وتعتمد تحركات القبائل البدوية على سقوط الامطار وكميتها لأنها تنعكس على توزيع المراعي وغناها، وتستمر عملية التجوال والترحال هذه طيلة فصلي الشتاء والربيع (من تشرين الاول حتى نهاية ايار) تعود القبائل البدوية بعدها ادراجها نحو موارد المياه حول الابار والعيون او على ضفاف دجلة والفرات، وهم يبقون في هذه المناطق طيلة فصل الصيف، وقد يعمل قسم منهم اثناء ذلك في نقل الحبوب من المزارع الى المدن والقرى القريبة التي تشكل مراكز تجارة الحبوب، كما هي الحال في الموصل، وفي نهاية الصيف وبداية الخريف يتزودون بالمؤن ومواد المعيشة ويتجهون نحو البادية او الصحراء مره اخرى.

ويختلف ترحال العشائر الكردية في جوانب معينة منه عن ترحال القبائل البدوية العربية او البادية، فالرعاة الكرد يمضون فصل الصيف في مراعيهم فوق روابي الجبال، او ما يسمى (كردستان) ثم يهبطون بقطعانهم في نهاية الصيف الى الوديان والسهول حيث مراعيهم الشتوية او ما يسمى (كرميان)، وهكذا يتميز الترحال الكردي بحركة منظمة محدودة وبمناطق ثابتة، اما القبيلة البدوية فلا تخضع لمثل هذه القيود، صحيح ان ترحالها يخضع لنظام معين تقرره حالة المياه في منطقة الرعي، الا ان حالة المياه في منطقة ما من الصحراء لا يمكن تحديدها سلفاً نظراً لتميز المطر في الصحراء بذبذبة عالية ومن هنا فأن الرعاة الكرد يتركون بعض ممتلكاتهم مع اقربائهم الذين يستقرون بشكل دائم في مرابعهم الشتوية، بينما يحمل البدوي العربي كل ما يمتلكه معه اثناء ترحاله وتجواله، ومن جهة اخرى فأن الرعاة الكرد قد يزاولون الزراعة في مرابعهم الصيفية وان كانت في نطاق ضيق، بينما يأنف البدوي العربي من الزراعة كلياً.

ان حياة التنقل الدائم طبعت حياة افراد القبائل والعشائر الرحل بطابع البساطة، فهم يسكنون في خيام مصنوعة من وبر الابل او الماعز يسهل طيها وحملها، مع ملاحظة ان حجم خيمة البدوي تختلف حسب حالته الاقتصادية ومكانته الاجتماعية، وينطبق الشئ ذاته على حاجاتهم المنزلية وملابسهم البسيطة، اما طعامهم فيقتصر على البان مواشيهم ولحومها وما يستطيعون الحصول عليه من الحواضر بالمقايضة على مواشيهم ومنتجاتها من اللبن والسمن والصوف والجلود، وغني عن القول ان طبيعة حياة البدو والرعاة جعلتهم يتميزون بالخشونة والقدرة على التحمل.

والاسرة البدوية كبيرة ومتماسكة في العادة، ولدى البدوي ميل الى كثرة الاولاد، فهم الذين يرثونه ويحملون اسمه من بعده كما يعضدونه في الحياة الخشنة في البوادي والصحاري، ولذا فأن البدو يضعون المتزوج في مقام لا يضعون الاعزب فيه، والزواج المبكر هو الشائع بينهم، وتتسم الاسرة بسيطرة الرجل واحترام الشيوخ والطاعنين بالسن، اما المرأة فيقع عليها عبئ كبير داخل الاسرة، فهي تعتني بالأبناء وتحلب الماشية وتصنع اللبن والزبدة وتجمع الحطب وتطبخ وتخبز، وتحيك الخيام والبسط وما الى ذلك، في حين يقتصر عمل الرجل على رعي المواشي والدفاع عن قبيلته او عشيرته والمساهمة في وقائعها ضد القبائل او العشائر الاخرى، والرجل يعد قوياً بكثرة المواقع والغزوات التي اشترك فيها واوسمته هي جراحة فكلما زادت زاد معها صدره ومكانته في القبيلة، واذا هرب احدهم من القتال رفضته امرأته ولم تقبله في البيت وعيرته بالجبن، ويأنف البدوي من العمل اليدوي ويعتبر المزارعين والصناع ادنى منزلة منه بوصفه محارباً.

والاسرة تسمى بيت هي نواة العشيرة، ويتألف الفخذ العشائري من عدد من البيوت المرتبطة برابطة النسب المنحدرة من الجد الخامس، وتتألف العشيرة من عدة افخاذ ترتبط بمصالح مادية ومنافع مشتركة وانسابها البعيدة، وقد تتكون العشيرة من افخاذ لا ترتبط برابطة النسب البعيد المشترك، بل المصلحة المشتركة التي توحد فيما بينها للمحافظة على كيانها ومراعيها واراضيها، بل ان القبيلة الكبيرة نفسها قد تتألف من عشائر مختلفة تعود في الاصل الى قبائل مختلفة، قبيلة الظفير البدوية تألفت من عدة عشائر مختلفة تضافرت مع بعضها واندمجت فأطلق عليها اسم الظفير، وللقبيلة او العشيرة البدوية قواعد واعراف تنظم الحياة فيها استناداً الى مبدأ المساواة في القربى وسيادة مصلحة الجماعة، وواجب القبيلة او العشيرة توفير الحماية لأفرادها وبالتالي فأن كل فرد الوقوف بجانب عشيرته في كل الظروف.

وتكون العشيرة او القبيلة تحت زعامة شيخ او مسؤول عن ادارة امورها، فهو الذي يعين اوقات الترحال ومناطق نصب الخيام، ويقوم بواجب الضيافة والمفاوضات مع القبائل الاخرى او مع سلطات الدولة، وتنحصر المشيخة عادة في اسرة او بيت معين، وفي حال القبائل الكبيرة التي تضم عشائر عديدة يكون هناك شيخ اعلى او شيخ مشايخ القبيلة، فعلى سبيل المثال كان لقبيلة شمر البدوية في منطقة الجزيرة شيخ مشايخ هو عجيل الياور في تلك الفترة، وتكون خيمة الشيخ في العادة بمثابة مجلس يستطيع اي فرد من القبيلة او العشيرة حضوره والتحدث فيه، ويتم ذلك يومياً مساءاً، او في النهار احياناً ويتحدث الحاضرون في المجلس في مختلف الشؤون الخاصة وفي امور القبيلة، وغالباً ما يسود منهم فصيحوا اللسان واقوياء المنطق والحجة، ويحظى كبار السن ووجهاء القبيلة بالمكانة والاحترام في المجلس، كما ان للشخص الذي يقضي بين البدو ويعرف بالشرع او العارفة منزلة كبيرة ومقاماً عظيماً لديهم، فأحكامه مطاعة من الجميع واذا اعصاه احد طرد وعيره

الجميع، ويتم اختيار العارف عادة بين ذوي الاخلاق الحسنة والاستقامة، وللشيخ عادة اتباع ومقربون يعرفون بالعبيد يكونون بمثابة حرس خاص له او يعنونه في بعض المهمات مثل ادارة المضيف او المراسلات او كأدلاء ذي خبرة في الاراضي والطرق، ويكون عدد هؤلاء العبيد بالعشرات لم تكن الحال تختلف كثيراً في العشائر الكردية الرحل من حيث البساطة في المسكن والملبس والمأكل، ودور الاسرة ومكانة الرجل والمرأة فيها، كما كان رؤساء تلك العشائر، اي الاغوات يتمتعون بسلطة واسعة تكفل لهم السيطرة على شؤون عشائرهم، كما تكفل لهم مزايا اقتصادية عظيمة، ومع ان الاغا يستعين بمجلس من الشيوخ الطاعنين في السن اي الختيارية للاستشارة والنصح فان اراء ذلك المجلس لم تكن ملزمة بالنسبة له.

كان الغزو امراً شائعاً بين القبائل البدوية وتقاليده، وقد تواصلت هذه الغزوات بين القبائل في وسط البوادي والصحاري التي كانت مسرحاً للغارات المفاجئة والسلب والنهب مدة طويلة بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وفي سنه ١٩٢٧م صدر القانون رقم (٤٧) بشأن منع الغزو والنهب واتخذت الحكومة العراقية عدة اجراءات للقضاء على تلك الظاهرة التي كانت تؤثر احياناً في علاقات العراق مع جيرانه وخاصة السعودية، كما تم عقد اكثر من مؤتمر حضره عدد من شيوخ القبائل العراقية والسورية لفض المنازعات القائمة بينهم بشأن عمليات الغزو والممتلكات المنهوبة، ففي نيسان ١٩٢٧ عقد مؤتمر في عانة لذلك الغرض، كما عقد مؤتمر مماثل في شباط ١٩٢٩ في الحسكة بسوريا.

في غضون كل ذلك كانت فترة العشرينات من ذلك القرن تشهد تحولات تركت تأثيراً مباشراً في الحياة البدوية، ودفعت بأتجاه التوطن والاستقرار تدريجياً فالسكك الجديدة والسيارات وفتح طرق جديدة زادت من اتصال البدو بالمدن والمراكز الحضرية، وجلبت معها تأثيرات جديدة في حياة الصحراء واخذ بعض الشيوخ يرسلون ابنائهم الى المدن للدراسة في مدارسها، لان خدمات التعليم كانت معدومة في مناطقهم، وكان العديد من هؤلاء الابناء يتأثرون بحياة المدينة ويفضلون الاقامة فيها، كما ان استخدام المضخات الحديثة وتوسع رقعة الاراضي الزراعية التي اصبح امتلاكها يعد سبيلاً الى الثروة، ودفع الشيوخ الى امتلاك الاراضي وصاحب ذلك زيادة الميل نحو الاستقرار، وقد شجعت الحكومة العراقية هذا التوجه ومنحت الشيوخ اراضي واسعة لتوطين افراد قبائلهم، وقد خدمت هذه العملية الشيوخ اساساً لانهم سجلوا تلك الاراضي باسمهم، اما افراد قبائلهم الذين استقروا فقد تحولوا الى اقنان يعملون لصالح شيوخهم الذين تحولوا الى سادة اقطاعيين، حسبما ورد في تقرير رسمي بريطاني سنة ١٩٣١م.

توزيع سكان العراق

أ- سكان الريف

لم تكن نسبة سكان الريف العراقي تقل عن ٧٠% من مجموع السكان بأي حال من الاحوال في عهد الانتداب البريطاني، وكان سكان الريف ينقسمون الى صنفين هما سكان القرى المستقرون والعشائر المتحضرة او شبه الرحل.

كان سكان القرى المستقرون يتمركزون على امتداد نهري دجلة والفرات وفروعهما، وكانت تلك القرى كثيفة في منطقة الفرات الوسطى والجنوبية وخاصة بين المسيب والديوانية على شط الحلة، وفي الكوفة على شط الهندية، وكذلك في الاراضي الواقعة على شط الحي وفي اطرافه، وعلى طول نهر دجلة بين العمارة وديالى، وفي منطقة بعقوبة، اما في المناطق الشمالية من العراق حيث تعتمد الزراعة على الامطار فأن القرى كانت اقل كثافة، وتتألف القرى من اكواخ او بيوت بسيطة مبنية من الطين او اللبن، وقد تكون القرية صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ٥٠ نسمة وقد تكون كبيرة يصل عدد سكانها الى نحو ٥٠٠ نسمه، وقد تكون القرية زراعية بحتة، او قد تكون فيها بعض المرافق التجارية، ومن القرى ماهي اسواق للعشائر يشترون منها حاجياتهم ويبيعون فيها حاصلاتهم فهي اشبه بمدن تجارية صغيرة منها بقرى زراعية، ولذا فأن بعض سكان القرى الكبيرة كانوا يمتهنون مهناً معروفة كالتجارة والحدادة والعطارة والبزازة وصناعة القوارب والسفن النهرية، وغير ذلك من المهن التي تعتمد عليها حياة المجتمع الريفي البسيط.

اما الصنف الثاني من سكان الريف فهم العشائر شبه الرحل او نصف المتحضرة وهؤلاء في الاصل عشائر رحل استقرت في سكانها ولكنها احتفظت بعاداتها وتقاليدها البدوية ومنها قسم يزاول الزراعة ويقيم بجانب الحقول حتى انتهاء موسم الحصاد، ثم يستأنف حياته البدوية، وقسم اخر كاد ان يستقر نهائياً ويمكن ان يعتبر الوجهة الاقتصادية من جملة سكان القرى واحتفاظه بالتقاليد البدوية وهم بصوره عامة في طور الانتقال من حياة البداوة الى حياة الاستقرار او التحضر فاستبدلوا الخيام او بيوت الشعر بأكواخ من الطين او صرائف مصنوعة من القصب والقش، وهم لا يستقرون في منطقة واحدة مده طويلة بل ينتقلون من منطقة الى اخرى كما دعت الضرورة وهم في احوال معيشتهم ونظامهم الاجتماعي يتبعون الانظمة التي كانوا يتبعونها في حالة بداوتهم، فهم ينقسمون الى قبائل وعشائر وافخاذ والكل منها شيخ تأتمر بأمره وكثيراً ما يحق له التصرف في الاراضي التي يقومون بزراعتها والشئ نفسه ينطبق على العديد من العشائر الكردية نصف المتحضرة في كردستان العراق يومئذ، فقد كانت تمتهن الزراعة ورعي المواشي وتسكن الاكواخ المبنية من الطين والحجارة المسقفة بالقش في فصل الشتاء، ثم تخرج الى البراري في فصلي الربيع والصيف لرعي مواشيها فيتجه بعضها الى اعالي الجبال، وبعضها

الاخر قد يعبر الحدود الايرانية ويقضي فصل الصيف في الجبال هناك ثم يعود الى العراق، وعندما تستقر هذه العشائر شتاءاً في القرى التي يمتلكها الاغوات فأنها تعمل في زراعة اراضيهم ورعي مواشيهم وتتوقف معيشة افراد هذه العشائر على نسبة المحصول الزراعي الذي يحصلون عليه الاغوات وما يكسبونه من مواشيهم الخاصة او من بعض الاعمال مثل بيع الخضراوات والحطب في القرى الكبيرة والمدن.

ويعد بعض الباحثين سكان الاهوار في جنوبي العراق ضمن الصنف الاخير ويعيش هؤلاء في هور الحمار وهور الحويزة حياة قبلية حيث تنتسب كل جماعة منهم الى شيوخهم وهم يعتمدون في معيشتهم على تربية الجواميس وزراعة الشلب وصيد السمك والطيور المائية فضلاً عن صناعة البواري لان القصب والبردي ينمو بكثافة في الاهوار، اما مساكنهم فهي بيوت مصنوعة من القصب في شكل حزم تثبت قوائمها على ارض وتثبت اطرافها لتكون اقواساً تغطى بالبواري، وان قسماً غير قليل من سكان الاهوار لم يكونوا مستقرين استقراراً دائمياً في مكان واحد فقد كان رعاة الجواميس ينتقلون بها داخل الاهوار الى حيث يتوفر لها الغذاء الكافي وكلما شح انتقلوا الى مكان اخر.

كان سكان الريف العراقي عموماً يعيشون في حالة مزرية لا تليق بالبشر، فقد لازمهم الفقر والجهل والمرض باستثناء نسبة ضئيلة من الفلاحين الذين كانوا يمتلكون اراضيهم ويزرعونه بأنفسهم وخاصة في المنطقة المطرية في شمال العراق، فأن الاغلبية الساحقة من الفلاحين كانوا معدمين يعملون في اراضي الشيوخ والاغوات وملاك الاراضي الغائبين من وجهاء المدن ومتنفذيها، فالسياسة العثمانية بشأن الاراضي في العراق منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ات الى تركز مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية بأيدي الشيوخ والاغوات والمتنفذين من سكان المدن عن طريق تفويضها لهم بالطابو، وتدعم مركز الشيوخ والاغوات بشكل اكبر في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني، بل طيلة العهد الملكي اذ رمت السلطات البريطانية بثقل نفوذها الى جانب الشيوخ والاغوات، فقد اعترف البريطانيون رسمياً بحق هؤلاء في الاستيلاء على اراضي واسعة ومنحتهم حقوقاً شرعية في الاراضي التي كانت قبل الاحتلال تعد ملكاً عاماً لجميع افراد القبيلة ومن ثم صار الشيوخ والاغوات يتناقلونها بالارث فيما بعد، ولم يقتصر الدعم البريطاني للشيوخ والاغوات على الوسائل الاقتصادية بل تعداه الى تدعيم سلطتهم بوسائل اخرى.

ان نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية الذي اصدرته سلطات الاحتلال البريطاني في شباط ١٩١٦ وطبق في سنة ١٩١٨ واقرته الدولة العراقية قد اخرج ابناء العشائر من نطاق سلطة المحاكم الوطنية وصارت الدعاوي والقضايا التي تخصهم تخضع لاحكام مجالس او هيئات تحكيمية اخرى تحكم بموجب العادات والاعراف العشائرية التي اصبح لها قوة الالزام، واصبح الشيخ او الرئيس العشائري الاعلى مسؤولاً عن

تطبيق القانون على افراد عشيرته، فضلاً عن ذلك فأن الشيوخ العشائريين حصلوا على مواقع في السلطة من خلال العضوية في البرلمان العراقي، لقد كان هدف بريطانيا من وراء كل ذلك جعل الشيوخ دعامة لسلطتها الاستعمارية في العراق، بيد ان هذا لا يعني بطبيعة الحال ان جميع الشيوخ ارتضوا لانفسهم مثل ذلك الدور، ولنا في مواقفهم ابان ثورة العشرين خير دليل على ذلك.

وفيما عدا تركز الملكية الكبيرة للأراضي الزراعية في ايدي الشيوخ والاغوات العشائريين فأن العديد من الوجهاء المتنفذين في المدن حصلوا على اراضي زراعية واسعة من خلال تفويضها بالطابو او من خلال اجبار بعض الفلاحين الذين يمتلكون الارض على بيعها لهم بثمن بخس او الاستحواذ عليها بطرق غير مشروعة ومن جهة اخرى شهد عهد الانتداب البريطاني استغلال كبار موظفي الدولة ورؤساء الاحزاب والنواب والاعيان نفوذهم لالتزام الاراضي الاميرية (راضي الدولة) على الرغم من القوانين التي تحد من استغلال الموظفين مناصبهم للحصول على الاراضي، وواقع الحال ان قسماً من الاراضي الاميرية التي كانت تتصرف بها العشائر وخاصة القريبة من الانهار قد انتقلت الى رجال الدولة بعلم من السلطات العراقية وسلطات الانتداب البريطاني وذلك ضمن الهدف البعيد الرامي الى تعزيز القاعدة المادية للقوى الاجتماعية التي تسند الوجود البريطاني في العراق.

ان التطورات السابقة افضت الى تحولات اجتماعية واقتصادية بعيدة الغور في الريف العراقي على حساب الفلاحين الذين كانوا ضحية لها وكقاعدة عامة فأن الشيوخ والاغوات وكبار ملاكي الاراضي الاخرين لم يترددوا في استغلال الفلاحين الى اقصى حد بحيث وصل بهم الحال الى ان يكونوا اشبه بالعبيد للإقطاعيين، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق، فقد كان الفلاح يعمل في الارض على اساس الايجار بالمحصلة في الغلة النهائية اذ ان لمالك الارض واذا المالك له حق التصرف فيها بالنسبة للأراضي الاميرية، وكان احتساب تلك الحصة يتم بطريقة لا تترك للفلاح ما يكفي لأبسط متطلبات العيش لأسرته وبالإضافة الى ذلك كان على الفلاح ان يدفع للشيخ او للأغا هدايا ورسوم عدية، اضافة الى قيام الفلاح بأعمال السخرة التي تفرض عليه من قبل الشيوخ والاغوات بل ومن قبل الحكومة ايضاً، وهكذا كان الفلاح عموماً عاجزاً عن توفير الحد الادنى من مستلزمات المعيشة لأسرته كما حدث في موسم عام ١٩٢٣-١٩٢٤ او عندما تنخفض اسعار المحاصيل الزراعية لاسيما الحبوب في الاسواق المحلية والعالمية كما حصل ابان سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ فقي سنة ١٩٢٨ كان معدل القيمة النقدية لحصة الفلاح السنوية من محصول الحبوب في حدود ٢٠٠ روبية اي ١٥ جنيهاً استرلينياً وانخفضت في سنة ١٩٣٠ الى ما يعادل ٨٠ روبية اي ست جنيهات استرلينية فقط، وفي مثل تلك الظروف لم يكن امام الفلاحين سوى اقتراض الاموال من المرابين بفوائد فاحشة وقد ذكر تقرير لسلطات الانتداب البريطاني في سنة ١٩٣١ انه لا يوجد بين الفلاحين العراقيين سوى نفر قليل غير مدينين.

كان وضع سكان الريف العراقي يبعث على الاسى بسبب حالة البؤس والعوز التي عاشوا فيها فقد مساكنهم فهي اكواخ طينية او صرائف يبيتون فيها مع مواشيهم محاطين بالنفايات وكان طعامهم متواضعاً جداً ولذا انتشرت بينهم امراض تصلب المفاصل وفقر الدم والتدرن والامراض المعوية الناشئة من الطفيليات والبلهارزيا والملاريا وامراض العيون وامراض اخرى كثيرة وكانت هناك نسبه عالية من المواليد تذهب ضحية الخناق والشلل والحصبة والسعال الديكي، وكانوا محرومين من الرعاية الصحية لان مستوصفات الحكومة نادرة وبعيدة ولم يكن اي من الفلاحين المعدمين يرسل ابناءه الى المدارس للحصول على قسط التعليم وقد حظيت الحالة المزرية في الريف بنظم القصائد والكتابة عن بؤس الفلاح العراقي والاستغلال الذي يتعرض له وحرمانه من كده، ودعت الى ضرورة ايجاد حلول تعيد اليه انسانيته بيد ان كل ذلك لم يلق اذاناً صاغية من لدن السلطة يومئذ وهي التي كانت تدعم مواقع الشيوخ والاغوات وكبار الملاكين في مواجهة الفلاحين، ومع استمرار ذلك الوضع اخذ الفلاح يهمل الارض فأنخفضت الانتاجية فمن الصعب ان يتوقع المرء من المزارعين الذين كانوا يعيشون حالة تشبه القنانة في اطار الجهل والفقر ان يصبحوا مزارعين جيدين او ان يتطور لديهم اهتمام بالارض.

كانت الوحدة الاجتماعية في المناطق الاروائية هي المقاطعة القائمة على اساس عشائري، اما في المنطقة المطرية في الجزء الشمالي من العراق فأن القرية هي الوحدة الاجتماعية ويتولى الرئاسة فيها رئيس اكبر مجموعة من الاقارب او الاغا، والقرى هناك قد تكون ملكاً للاغوات او كبار الملاكين من اهل المدن، وقد تكون قرى يمتلك الفلاحون اراضيها الزراعية في شكل ملكيات صغيرة، وبغض النظر عن ماهية الوحدة الاجتماعية في المنطقتين، فأن هناك خصائص مشتركة بينهما من حيث مستوى المعيشة والحالة الاجتماعية فمعاناة الفلاح من الفقر والمرض والجهل كانت سمة عامة فيهما، وان كان بعض الفلاحين في المنطقة المطرية الذين يمتلكون ارضاً او يزرعون المحاصيل الشتوية ويربون الدواجن والمواشي افضل حالاً من فلاحي جنوبي العراق الذين يأنفون من زراعة الخضراوات او تربية الدواجن كما ان ملكية الارض الزراعية او حق التصرف فيها كلتا المنطقتين كانت بيد الشيوخ والاغوات وكبار الملاكين من اهل المدن، ومثلما كان للاغا الكردي اتباع مقربون يرافقونه عندما يخرج راكباً ويسمون (زلام) اي رجال الاغا تميزاً لهم عن اولائك الذين يخدمون في بيته ويسمون غلام ومثلما كان للشيخ العربي مضيف خاص بالعشيرة فقد كان للقرية الكردية مضيفاً (ديواخانه) الذي يعد ابرز ملامحها، ومثلما كان الشيخ يعتمد على (السركار) في الاشراف عن ادارة اراضية الزراعية وشؤون الفلاحين فأن السركار او الكوخا وهو عادة رئيس عشيرة فلاحية صغيرة كان ينوب عن الاغا الكردي او عن كبار ملاك الاراضي في ادارة شؤون اراضيهم الزراعية والاشراف عليها وعلى اية حال يجب الاشارة هنا الى ان بعض عشائر الريف الكردي لم تكن تخضع لاغوات عشائريين بل لاشخاص ذوي مكانه دينية من السادة او مشايخ

الطرق الصوفية كما ان بعضها قد يكون تحت سلطة اغوات او زعماء اقطاعيين من سلالة او اصل مختلف.

واخيراً فقد كان للمجتمع الريفي خصائص مميزة منها قوة علاقة الافراد بعضهم ببعض وكون الاسرة كبيرة الحجم كثيرة الافراد وميل سكن الريف الى التمسك بالقواعد الاصيلة للسلوك والتقاليد المرعية والعرف الاجتماعي والتمسك بالدين واحترام شعائرة واصولة، وتبعاً لذلك حظي السادة الملالي ومشايخ الطرق الصوفية بالاحترام والتقدير في المجتمع الريفي العراقي.

أ- سكان المدن

كان سكان المدن يشكلون نحو ٢٠% من سكان العراق في بغداد نحو (٢٠٠٠٠٠) والموصل نحو (٧٠٠٠٠) نسمه والبصرة نحو (٥٠٠٠٠) نسمه وفي مدن اصغر لا يقل عدد السكان الواحدة منها عن (٢٠٠٠٠) نسمه، وفي مدن اصغر لا يقل عدد سكان الواحدة منها عن (٢٠٠٠٠) نسمه مثل كركوك والحلة وكربلاء والنجف، اما البقية فيعيشون في مدن اصغر تنتشر في انحاء متفرقة من العراق معظمها مدن نشأت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر او في مطلع القرن العشرين، ومن هذه المدن على سبيل المثال لا الحصر، السليمانية والكوت والعمارة والناصرية وسوق الشيوخ والديوانية والرمادي والسماوة وغيرها، ان تعداد سكان مثل مدينة الديوانية لم يصل الى (٢٠٠٠٠) قبل سنه ١٩٤٠ وكان تعداد سكان مدينة السليمانية حسب تسجيل البلدية في عام ١٩٢٥ بحدود (١٠٠٠٠) نسمه.

تألف سكان المدن من شرائح اجتماعية متعددة، فمنهم ذوو المناصب الحكومية والوظائف المدنية والعسكرية على اختلاف مستوياتهم، ومنهم التجار وكبار ملاك الاراضي ومنهم العمال والحرفيون وصغار الكسبة، كما ان قسماً لا بأس به منهم كانوا يعملون في الزراعة او الاعتناء بالبساتين واستثمارها وخاصة تلك الواقعة بين ضواحي المدن، وقد تحول العديد من ارباب المناصب الحكومية وبخاصة العليا منها الى شريحة غنية جديدة تمتلك القصور والثروات بعد ان كانوا لا يملكون شيئاً منها.

وفي كل مدينة تقريباً كانت هناك اسر او بيوتات استمدت مكانتها الاجتماعية من انتسابها الى اسر او شخصيات دينية او تاريخية او الى مشايخ بارزت او الى ما تمتلكه من اراض او عقارات ومنها ما جمع بين النسب العريق والثروة، كما ان بعض تلك الاسر كانت تدير اوقافاً واسعة ذات موارد مالية كبيرة او ان افرادها تولوا مناصب حكومية عليا (رؤساء وزارات وزراء) مما زاد من شأنها ونفوذها، وكان من بين تلك الاسر ايضاً اسر تجارية مرموقة اكتسب لنفسها مكانة اجتماعية عززتها بعلاقات المصاهرة مع البيوتات البارزة، ففي بغداد كانت الاسر او البيوتات البارزة هي الكيلاني، الجميل، السويدي، الحيدري، السنوي، الطبقجي، الالوسي، الشواف،

الشاوي، الخالصي، الزهاوي، الربيعي، بابان، الجادرجي، سليمان بك، الخضيري، الباجه جي، الدفتري، الاورقلي، كبه، العطار، الخاصكي، الجرجفي، الشاهبندر، وفي الموصل كانت هناك اسر النقيب والفخري والمفتي والعبيدي التي تنحدر من السيد عبدالله الحسيني الاعرجي الذي جاء به العثمانيون من الحجاز الى الموصل في منتصف القرن السادس عشر، الشئ نفسه ينطبق على ال العمري المنحدرين من الحاج قاسم العمري الذي جاء به العثمانيون من الحجاز الى الموصل في الوقت ذاته ايضاً، وال الجليلي الذين حكم اسلافهم ولاية الموصل بين ١٧٢٦- ١٨٣٤ والعديد من الاسر التجارية البارزة مثل ال الصابونجي وال الجادر وال النعمان وال الدباغ وال حمو القدو وغيرها.

اما في البصرة فهناك اسرة النقيب التي تعود في اصولها الى السيد احمد الرفاعي (ت/٥٧٠- ١١٧٣م) واسرة باش اعيان التي تنحدر من العباسيين واسر تجارية بارزة منها الزهير والمنديل والبسام والذكير وغيرها، وفي كركوك كمثال اخير كانت الاسر البارزة ارسقراطية او تجارية ومنها ال نفطجي زاده وال يعقوب زاده وال قيدار، او ذات نسب ديني مرموق يمنح صاحبه نفوذاً مهماً مثل سيد احمد خانقاه وهو من اسرة السادة البرزنجية المعروفة وكان يحظى بمكانة ونفوذ في كركوك واطرافها.

ان بعض سمات الحياة المدنية في عهد السيطرة العثمانية استمرت ايضاً في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني، ومنها كون المحلة الوحدة الاساسية المكونة للمدينة وتتألف المحلة الواحدة عادة من شارع عريض نسبياً وازقة ضيقة متصلة به يعرف الواحد منها بـ (عقد او عكد) حسب اللهجة البغدادية، وكانت سلطات الاحتلال البريطاني قد اعادت تقسيم محلات بغداد الى اكثر من (١٠٠) محلة، وقد تكون المحلة خاصة بفئه اجتماعية او مهنية معينة او مجموعة اسر تجمعها رابطة معينة قد تكون قبلية او انتماء الى مدينة او قصبة او رقعة جغرافية معينة جاءوا منها واستقروا في المحلات التي سبقهم اليها اقاربهم او اقرانهم، وقد تضم المحلة الواحدة اسراً مختلفة من حيث الانتساب الى المحلة ذاتها وقد تكون بعض المحلات خاصة بأبناء طوائف دينية معينة ومنهم مثلاً المسيحيون واليهود الذين كانت لهم محلات خاصه بهم، وكانت الخلافات والمشاكل تحدث بين محله واخرى احياناً.

شهدت المدن العراقية والحياة فيها نمواً وتطوراً تدريجياً في ذلك العهد ومن ذلك شق الطرق والشوارع الحديثة واسالة الماء والابنية السكنية والتجارية الحديثة وخاصة في المدن الكبرى، وقد ادخل البريطانيون وسائل ترفيه جديدة مثل دور السينما والملاهي والنوادي كما انهم ولأسباب مفهومة شجعوا انتشار محلات الخمور والرذيلة والقمار، وكان هناك اقبال على ارتداء الملابس الاوربية الافرنجية واستغنى كثير من العراقيين لا سيما الافندية عن الطربوش التركي ولبسوا السداره التي صارت لباس رأس مميز للعراقيين وازداد الاقبال لا سيما من قبل ذوي الجاه

والثروة على الوسائل الكمالية كالسيارات والادوات الكهربائية والاثاث العصري وادوات المائدة الصينية وغير ذلك.

ومن جهة اخرى فأن التوسع النسبي في التعليم في المدن وارسال البعثات العلمية الى الخارج وانتشار الصحف ودخول صحف ومجلات وكتب عربية الى العراق، ووجود جاليات اجنبية فيه لا سيما الانكليز منهم ادى الى تطورات فكرية واتجاه البعض من الكتاب الى مسايرة النهضة الاوربية والدعوة الى التطور الاجتماعي الذي ساد الغرب، وقد تنبه العديد من الكتاب والادباء العراقيين الى هذه التغيرات الاجتماعية فأكدوا على ضرورة الاقتباس من المدنية الاوربية مع الحفاظ على الشخصية العربية، كما انتقدوا بشدة اولئك النفر من الشباب المائع المتفرج الذي اغرته بهارج الحياة فراح يتصنع في مظاهره ويتأنق بشكل مفرط.

ان مظاهر الحياة الحديثة في تلك المدن جعلتها تجتذب الكثيرين من سكان الريف، فقد اتجه العديد من شيوخ العشائر الى السكن في المدينة والتمتع بما تهيئوه لهم من وسائل الترفيه والمعيشة، وفي مقابل ذلك كانت هناك اعداد اكبر من سكان الريف الذين نزحوا الى المدن بحثاً عن فرص افضل للعيش فأنتسب بعضهم الى تشكيلات الجيش والشرطة العراقية التي تشكلت منذ سنة ١٩٢١ وعمل البعض الاخر في اعمال البناء او في الاسواق او في ميناء البصرة او في اي مجال اخر، والحقيقة ان الايدي العاملة الرخيصة الواردة من الريف الى المدينة وفرت مجالاً مهماً للتطور العمراني والصناعي في المدن، وفسحت المجال لرأس المال بالتحرك لاستثمار واستغلال الايدي العاملة مما ساعد في استيعاب اعداد المهاجرين وبالتالي زيادة الطلب عليها وهكذا كلما احتاجت المدينة الى الايدي العاملة تقاطر المئات من الفلاحين عليها لسد النقص الحاصل في عرض العمال في سوق العمل.

توزيع السكان بحسب المعتقد الديني

١ـ الاسلام

يشكل المسلمون النسبة الكبيرة بين سكان العراق، اذ ان اكثر من ٩٠% من العراقيين هم من المسلمين، وهناك ديانات اخرى منها النصرانية واليهودية والصابئة واليزيدية.

٢ـ النصرانية

من الاديان السماوية القديمة، دخلت العراق منذ القرن الميلادي الاول عن طريق بلاد الشام اول الامر، ثم عن طريق بلاد فارس، وقد سمح الاسلام بعد انتشار دعوته في العراق لأبناء الاديان الثلاثة (النصرانية واليهودية والصابئة) بالبقاء في اديانهم بوصفهم اهل كتاب، وقد تعددت المذاهب النصرانية وكان سبب هذا اختلاف المسيحيين على طبيعة السيد المسيح (عليه السلام) وامه مريم ومن ابرز هذه

المذاهب، الارذدوكس وهم السريان الغربيون والارمن والروم والنساطرة او اتباع الكنيسة الشرقية الحرة وهم اتباع عقيدة (نسطوريوس) وقد سمو بالسريان النساطرة او الشرقيين ومن النصارى الذين وفدوا الى العراق الاثورييون بعد الحرب العالمية الاولى، وذلك بعد اصطدامهم مع الجيش العثماني نتيجة لتمردهم على الحكم العثماني ويدعي بعض الاثورييون انهم بقايا الاشوريين لكن هذا غير صحيح وكان العثمانيون قد اعترفوا بهم ضمن الملل الرسمية التي يرأسها اسقف او مطران او بطريك يتواجد الواحد منهم في المدن الرئيسية.

وقد سكن الارمن الاثورييون والنساطرة في قصبة العمادية وفي القوش بيوت قليلة من اليعاقبة في الموصل واخرى من السريان والكاثوليك، اما الكلدان وهي الطائفة الاكثر عدداً فكانوا في الاصل نساطرة نزحوا الى الموصل وقراها ثم تحولوا الى الكاثوليكية لكي يؤلفوا الكنيسة الواحدانية، وكان الارمن قد دخلوا على شكل موجات متعددة ايام الدولة العثمانية واغلبهم دخل عن طريق تركيا هروباً من المذابح التي وقعت نهايات القرن التاسع عشر، وقد سمحت الحكومة العراقية سنة ١٩٥٩ لعدد كبير منهم بالعودة الى جمهورية ارمينيا، غير ان عدداً منهم اثر البقاء في العراق بعد ان تعودو الحياة وتوفرت لهم سبل العيش الطيبة وميادين العمل الواسعة في دوائر الدولة وخارجها.

٣- اليهودية

يعود تاريخ وجود اليهود في العراق الى مراحل تاريخية قديمة سبقت الاسر البابلي، ففي سنة ٧٢١ ق.م اجلاهم تلمناصر ملك اشور من فلسطين ثم حمل عليهم سنحاريب الاشوري سنة ٧٠٢ ق.م، اما اشهر اسر فكان عام ٥٦٨ق.م حيث وصل الى بابل زهاء ٥٠٠٠٠ اسير تركهم العراقيون دون تدخل في شؤونهم، الامر الذي مكنهم من ادارة انفسهم داخلياً وشراء بعض الاراضي وزراعتها وتأسيس قرى على ضفاف الانهار، وعمل بعضهم بالتجارة والصناعة والمهن الاخرى فتوسعت امورهم.

اما في العهد العثماني فلم تتدخل الدولة العثمانية في امورهم الدينية وكان يدير شؤونهم جهازان احدهما ديني والاخر مدني، وكانت الامور الروحية بيد رئيس الحاخامات (حاخام باشي) الذي يعينه الباب العالي، ليمثل الطائفة امام الحكومة وينقل اوامرها الى الطائفة، اما (الناسي) وهو اغناهم مكانة واحتراماً فهو الذي يمثلهم بشكل غير رسمي وكان هذا الناسي واقرانه يقومون بمهام مستشاري مالية الولاة في بغداد، وهناك مجلس اخر مكون من عشرة رجال ومحكمة حاخامية برئاسة الحاخام باشي، وكان للطائفة مؤسساتها الخيرية والتعليمية والدينية، وقد اعفت الدولة العثمانية رجال الدين من دفع بدل الخدمة العسكرية، ومع دخول القرن العشرين وعلى التحديد سنه ١٩٠٠ كان اليهود يؤلفون الاقلية الرئيسية في البلاد.

اما فترة الاحتلال البريطاني في العراق ١٩١٤-١٩٢٠ فقد انتعش اليهود في المجالين الاقتصادي والاجتماعي اذ حققوا ارباحاً كثيرة على الصعيد الاقتصادي من خلال توريد الاطعمة للجيش البريطاني وبخاصة ان معظمهم كان يعمل في التجارة وعلى الصعيد الاجتماعي فقد كان لهم دور بارز في الخدمات الحكومية وذلك بسبب اجادتهم اللغات الاجنبية المختلفة وملكتهم لثقافات متنوعة، كما ان ولائهم التام للبريطانيين قربهم منهم وقد بلغ عددهم في بغداد حسب احصاء ١٩١٩ الذي اجراه الانكليز (٥٠٠٠٠) نسمه، اما في الموصل فقد كان عددهم عام ١٩١٨ يصل الى (١٣,٨٣٥) نسمه وهو يعادل (١٨,٣) من مجموع سكان الولاية بينما بلغ عدد اليهود في البصرة عام ١٩١٧ (٣٣٤٧) نسمه وقد بلغ مجموعهم الكلي في العراق (٨٧,٤٨٨) نسمة موزعين على الالوية العراقية وقد تركز معظمهم في بغداد.

وفي اواخر الثلاثينيات بلغ عدد اليهود زهاء (١٢٠٠٠٠) نسمه ويسكن نحو ثلثهم مدينة بغداد، اما الباقون فينتشرون في سائر مدن القطر الاخرى، وتعد البصرة والموصل من اهم مراكزهم بعد بغداد كما يسكن عدداً منهم المنطقة الكردية وعلى وجه التحديد المدن التجارية الكبرى مثل بغداد والبصرة والموصل، ويعد ذلك الى انهم كانوا اكثر من غيرهم اتصالاً بالعالم الخارجي، وبخاصة مع الدول الاوربية والغربية، ولا سيما في مجال العمل والتجارة وكان كبار التجار منهم وكلاء في مدن كبرى منها مانشستر وبومباي وباريس، وبها شكلوا جزءاً مهماً من المجتمع العراقي خلال عقد العشرينيات والثلاثينيات وقد ضل كثيرون منهم يعيشون مكبين على مزاولة الحرف التي عرفوا بها، وكانوا يعيشون في المدن على شكل مجتمعات يهودية (غيتو) عرفت في العراق بأسم محله او حي اليهود وكانت احيائهم تحت امرت حاخام يكون مسؤولاً امام السلطة عن تصرفاتهم، وهم متكاتفون فيما بينهم، ومن اشهر الاعمال التي مارسوها فضلاً عن التجارة والصياغة والصيرفة وكل ماله علاقة بالمال، ومن محلاتهم المشهورة في بغداد محلة التوراة، سوق حنون، الططران، عقد القش، ابو سيفين ابو داؤد، تحت التكية، ولهم عدد من الكنائي والمعابد.

ومنذ الاحتلال البريطاني حتى اواخر الاربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين عاش اليهود حالة اجتماعية واقتصادية مرموقة، وقد استفادوا من كونهم تعلموا في مدارسهم الخاصة وذلك بحصولهم على وظائف رفيعة المستوى، ومن اشهر من تولى هذه المناصب (ساسون حسقيل) اول وزير مالية في حكومة العراق المؤقتة في وزارة عبدالرحمن النقيب عام ١٩٢٠م، وقد بقي رغم تبدل الوزارة عدة مرات حتى عام ١٩٢٤ وكان معروفاً بخبرته المالية والادارية الواسعة، فهو يتكلم عدد من اللغات مثل الانكليزية والفرنسية والالمانية، وقد تمتع اليهود بكافة حقوقهم من تمثيل في كل المجالس التي تأسست ومنها المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ومجلس الاعيان ١٩٢٥ ومجلس النواب ١٩٢٨ كما ان الملك فيصل سكن في قصر (شعشوع) التاجر اليهودي المعروف وبقي في هذا القصر حتى بناء البلاط الملكي في

منطقة الكسرة، وفي الاول من حزيران ١٩٣١ سنت الحكومة العراقية قانون الطائفة الاسرائيلية رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ ثم الحقته بنظام الطائفة رقم ٢٦ لسنة ١٩٣١ وكذلك تشكيلات الطائفة الاسرائيلية قبل ذلك تدار بموجب نظم (الحاخامخامة) الصادر في العهد العثماني، وقد ضم قانون ١٩٣١ ان يكون هناك رئيس حاخامات ومجلس عمومي ومجلس جسماني ومجلس روحاني، وقد ترأس الطائفة في الثلاثينيات الحاخام (ساسون خضوري) الذي انتخب لهذا المنصب في ١٢ شباط ١٩٣٣ وصدرت الادارة الملكية بتعيينه في ١٩ شباط ١٩٣٣ وتشرف المجالس العمومية والجسمانية والروحانية على ادارة شؤون الطائفة مالياً وادارياً ودينياً بما في ذلك ادارة اوقاتهم وممتلكاتهم العامة ومدارسهم ومؤسساتهم الخيرية.

٤ـ الصابئة (المندائيون)

وردت كلمة الصابئين في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع هي قوله تعالى (ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحاً فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقوله تعالى (ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقوله تعالى (ان الذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة ان الله على كل شئ شهيد) .

اطلقت الاقوام المجاورة تسمية (الصابئة او الصبة) على هذه الجماعة، وهم يعرفون انفسهم دينياً بأسم (مندائي) واختلف الباحثون في اصل التسمية فمنهم من ارجعها الى اصل رامي من كلمة مصبتا التي تعني الاعتدال او الانغماس بالماء الجاري وهو من طقوسهم الدينية المهمة، وهذا ما ايده الكثير من الباحثين امثال دراور بينما يذهب الدكتور ابراهيم السامرائي الى ان الصابئة المندائية من طوائف العراق الجنوبي، وقد اتخذت يحيى بن زكريا نبياً لها، ويرى البعض ان التعميد عند الصابئة هو نقل الشخص من لون الكفر الى لون التوحيد، اما الدكتور جواد علي فيقول "الذي يفهم من القران الكريم ان الصابئة كانت على دين خاص، وانها طائفة مثل اليهود النصارى" وقد حلل الكثيرون معاني الكلمتين صابئة ومندائية وارجعوا الى لغات اخرى مثل الارامية وغيرها، ومهما يكن من امر فأنهم سكنوا العراق وقدر عددهم في مطلع القرن العشرين (١٨) الف نسمة، وسكن معظمهم في العراق الجنوبي كالعمارة والبصرة والناصرية، وقد انتقل عدد كبير منهم في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الاولى الى بغداد، وتجدر الاشارة الى ان الرحالة الغربيين في الشرق اعتادوا ان يشيروا اليهم بنصارى يوحنا المعدان، وكان المتجول بين حوانيت الصاغة الصابئين في بغداد ايام الاحتلال البريطاني واثناء فترة الانتداب يشاهد على باب الحانوت لوحة تعلن انه من اتباع يوحنا المعدان، ويعرفهم الاوربيون الذين قدموا الى الحرب العالمية الاولى (صاغة الفضة العماريين) وسكنوا ايضاً في

الاهوار على الضفاف الدنيا لنهري دجلة والفرات، قد اشتهروا بصناعة المشاحيف التي يستخدموها سكان الاهوار.

اما الصياغة فهي عملهم المتوارث اباً عن جد، وبخاصة صياغة الفضة، وقد سكنوا ضمن المنطقة الممتدة بين محافظتي ميسان (العمارة) وذي قار (الناصرية) حيث تكثر الاهوار مثل اهوار الوادي الادنى لنهر دجلة وجداوله في محافظة ميسان، وهي منطقة تجمعهم الرئيسية، اذ تصل نسبتهم الى السكان في مركز قضاء العمارة ١,٤% من السكان وفي ناحية المشرح ١,١% وفي ناحية الكحلاء ٠,٧% وتستمر تلك النسبة بالانخفاض مع الاتجاه غرباً ثم ترتفع ثانية عند نهر الفرات وكان لاختيارهم مكان السكن على ضفاف الانهار ضرورة دينية مهمة جداً هي الاغتسال.

الهجرة ومشاكلها الاجتماعية

كان من نتائج السياسة الاقتصادية التي انتهجتها سلطات الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢ وخاصة في مجال تقوية طبقة الملاكين وشيوخ العشائر والاعتماد عليهم في حكم البلاد وحرمان الاغلبية الساحقة من الفلاحين من الاراضي وتعرضهم للاستغلال ومن ثم مواجهتهم لصعوبات العيش وقلة الدخل ان زادت حركة الهجرة من الريف الى المدينة، ومما زاد الطين بله ان اثار الازمة الاقتصادية التي حدثت بين الاعوام ١٩٢٩-١٩٣٣ وقد اصبحت واضحة على حالة السكان في العراق بسبب ارتباط العراق بالسوق الرأسمالية عامة والبريطانية خاصة، لذللك عانت منتوجات العراق خاصة من الركود وصعوبة التصريف، ومع ان الوزارات العراقية التي تعاقبت على الحكم وخاصة السنوات ١٩٣٢-١٩٣٩ قد حاولت الاخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي في ادارة شؤون البلاد وتنفيذ مشاريع مهمة واصدار قوانين جديدة الا ان كل ذلك لم يحدث تحسناً في الوضع الاقتصادي للمواطن العراقي، وازدياد البطالة وارتفاع الجرائم وتدهور الحالة الاخلاقية وانتشار المقاهي التي تعد من اهم اماكن البطالة وملئ الفراغ، ففيما يتعلق بالهجرة فأنها ادت نزوح القرويين الفقراء الى المدن ومن ضمنها العاصمة وهذا النوع من الهجرة يسمى الهجرة الداخلية التي تحصل داخل حدود البلد الواحد ويسمى المهاجر في منطقة الوصول بمهاجر الى الداخل، وهناك نوع اخر من الهجرة الخارجية وهي التي تكون من دولة الى اخرى ويعد المهاجر فيها وافداً بالنسبة للدولة المستقبلة ونازحاً بالنسبة للدولة الام، والذي يهمنا هنا هو الهجرة الداخلية اي الهجرة من الريف الى المدينة ومن مدينة الى اخرى.

لقد تجمعت عوامل عديدة جعلت هذه الهجرة تشكل ظاهرة اجتماعية ما بين ١٩٢١-١٩٣٩ وكان من نتائج الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي عاشها ابناء الريف في العراق خلال السنوات التي سبقت تشكيل الدولة العراقية والتي كان

في مقدمة اسبابها اسلوب التصرف بالأرض والفوضى في توزيع المياه وما نجم عن ذلك من فاقة وحرمان ان اخذ الفلاح يهجر ارضه وقد تزامن ظرف الفلاح القاسي وتدهور اوضاعه على يد الملاك مع عوامل الجذب التي رحبت بهجرة الفلاح اول الامر، وهي استحداث دوائر حكومية بحاجة الى مستخدمين للعمل في مؤسساتها الجديدة، وفي السنوات العشر الاولى من عمر الدولة كان سكان الارياف وهم سكان المناطق المجاورة للمدن الكبرى يعانون اكثر من غيرهم من مساوئ العلاقات الاجتماعية الانتاجية الجديدة، وكان انتقال اراضيهم الى ملاكي المدن من جهة واحتكاكهم المستمر بالمجتمع المدني من جهة اخرى قد اديا الى نتيجتين رئيسيتين هما: تحلل العلاقات الاجتماعية القبلية، وتحسس الفلاح بواقع الظلم الاجتماعي والتدهور المادي الذي يعيشونه، والحقيقة فأن هاتين النتيجتين مبرراً كافياً للهجرة من الريف الى المدينة وبخاصة وان مؤشرات الجذب المادية والنفسية في المدينة كانت موجودة على الدوام ومنذ ذلك يمكن الحكم بأن اول اشكال الهجرة من الريف الى المدينة في العراق حدثت في المنطقة الوسطى، اي من ارياف المنطقة الوسطى الى مدنها الكبرى كبغداد والحلة بينما تأخر ذلك في المنطقتين الشمالية والجنوبية بسبب ظروف البيئة القبلية وقوة العلاقات الاجتماعية فيها.

ويستنتج احد الباحثين المتخصصين بحدوث نقلتين اجتماعيتين مهمتين في العراق خلال المدة من ١٩٠٥-١٩٣٠ وهي نقلة اجتماعية في المنطقة الوسطى تضمنت هجرة سكان الريف الى المدينة ونقلة اجتماعية في المنطقتين الجنوبية والشمالية تضمنت انتقال السكان البدو وتوطينهم مما ساعد على اتساع حجم الريف العراقي في المنطقتين المذكورتين الجنوبية والشمالية، ولابد من القول بعد ان عرفت عوامل الدفع والهجرة من الريف الى المدينة بأن التشكيلات الجديدة لمؤسستي الجيش والشرطة، فضلاً عن فرص العمل المتوفرة في المدن، كانت من اهم عوامل الجذب في المدن العراقية الكبرى بين ١٩١٩-١٩٣٠ وكان قد تأسست مديريات عديدة منها البريد والبرق، وقد تأسست في نيسان ١٩٢٠ بأدارة بريطانية حتى عام ١٩٢٢ تحولت الى ادارة زراعية، وكان حكمت سليمان اول مدير عراقي وقد توسعت بشكل ملحوظ مديرية الشرطة تأسست عام ١٩١٨ وكان لظهور النفط وصناعته دور كبير في جذب العدد الكبير من الايدي العاملة الى هذا الحقل الجديد من العمل ففي عام ١٩٢٥ استخدمت شركة النفط التركية العراقية فيما بعد ١٨٠ عاملاً من المناطق التابعة لكركوك ليرفع العدد خلال سنه واحدة الى ٢٥٠٠ عاملاً ومن ثم ٣٥٠٠ عاملاً، وكانت الشركات الاخرى قد ضمت اعداد اخرى مثل شركة النفط الانكليزية الفارسية حوالي ٢٠٠٠ عامل في منطقة نفط فأنه قرب خانقين وفي عام ١٩٣٣ اصبح العدد ٦٠٠٠ عامل وما ان تجاوز الاربعينات حتى اصبح ١٤٠٠٠ عامل.

اما مد الانابيب بين كركوك والبحر المتوسط فقد اتسع اكثر من ٥٠٠٠ عامل اغلبيتهم من العراقيين ومما شجع بعض الفلاحين على الهجرة انهم وجدوا ان اكثر من يد عاملة ضمن الاسرة الواحدة فأطفالهم ونسائهم كانت ايدي عاملة مطلوبة بسبب

قلة اجورها، الامر الذي اثر سلباً على المهاجرين الذين لم تعد فرص العمل تحتويهم وبقي بعضهم بلا عمل، لقد تزامنت زيادة اعداد المهاجرين من الريف مع تأثيرات الازمة العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ فضلاً عن ان تسريح العمال من دوائر الدولة ومؤسساتها ادى الى بطالة كبيرة في وسط الطبقة الجديدة الفقيرة ولعل كثرة المقاهي في بغداد وباقي مدن العراق في تلك الفترة احد ابرز نتائج البطالة التي استفحلت في اواخر عمر الانتداب، وتزامنت مع الازمة الرأسمالية العالمية المشار اليها.

لقد كان من النتائج تزايد الهجرة انخفاض الاجور في المدن، وتدني حالة المهاجرين، وقد اشار التقرير الذي قدمته سلطات الانتداب البريطاني الى عصبة الامم سنة ١٩٣٠ الى ذلك حينما اكد بأن "ثمة قلقاً متزايداً من بروز هذه الحالة" وقد حاولت الحكومة التدخل من اجل وضع حد لهذه الظاهرة فأصدرت قانون حقوق وواجبات المزارع رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٣ لكن ذلك لم يجد نفعاً فالهجرة لم تقتصر على الريف والمدينة وانما دفعت البطالة العمال المهاجرين في الداخل الى ترك بلادهم واللجوء الى الاقطار المجاورة والقريبة من اجل فرص عمل، لقد فضل هؤلاء العمال ان يعيشوا في ظروف الغربة الصعبة وكان عددهم يزداد يوماً بعد اخر وخاصة في بعض الدول المجاورة كأيران مثلاً، وكانت اجورهم متدنية وليس لهم رعاية صحية ولم تكن الحكومة العراقية مطلعة على احوالهم او كيفية معاملتهم، وعلى كل حال فقد اثرت هجرة القرويين الفقراء الى المدن على حياة اهل المدن وخلفت اضطراباً بالعرض والطلب وعلى العمل اذ ازداد عرض قوة العمل مقابل قلة المجالات التي تستوعبها فكرة البطالة وازداد عدد المتسولين وكثرة البغاء.

كان سن قانون المهن الخاص بالعراقيين عام ١٩٣٦ الذي منع تشغيل الاجانب في عدد من الوظائف الا اذا تعذر على العراقي القيام بها بسبب الهجرة يرددون "ان الدولة ليست دولتنا" لانها لم تهتم بهم وليس لها اثر في انتشالهم من الحال الذي هم به، والواقع ان تلك الحال لم تكن غائبة عن انظار المعنيين اذا اعترف بعض المسؤولين بخطورة الهجرة التي وصفها صالح جبر بالقول "لاشك ان هؤلاء الفلاحين لم يتركوا اهلهم ولا اماكنهم التي نشأوا فيها الا وهم كارهون ... وان هذه الاسباب تتعلق بالوضع المعاشي السئ الذي يقاسونه" ودعا الى معالجة مشكلة الاراضي واعادة النظر في "العلائق القائمة" في الريف، اما حسن محمد رئيس اللجنة المركزية لأعمار الاراضي الاميرية فقد دعا سنة ١٩٥٦ الى معالجة مشكلة الهجرة وفق الطرق التالية.

طرق معالجة الهجرة

١-تشجيع الملكية الصغيرة والعمل على تنفيذ مشاريع الري الكبرى لاحياء الاراضي في الجنوب والتوسع في توزيع الوحدات الاستثمارية على الفلاحين وتشجيعهم على العودة الى اراضيهم بتشجيع التسليف الزراعي والضمان الزراعي للحد من لجوئهم الى المرابين.

٢- تأسيس الوحدات الاجتماعية في الريف وانشاء المدارس والمستوصفات ومراكز الشرطة ومشاريع الاسالة والكهرباء والتربية الاساسية والصناعات الريفية والخدمات الاخرى.
٣- الحد من نفوذ وسيطرة رؤساء وشيوخ العشائر.
٤- ايقاف تطبيق قانون العشائر والعمل على تطبيق القانون المدني في كافة انحاء العراق.
٥- تشجيع التوظيف في المؤسسات الحكومية في الريف وتوفير وسائل النقل والسكن وتقديم المخصصات لهم.
٦- شمول مشروع الاسكان الذي يتبناه مجلس الاعمار في الريف العراقي ببناء بيوت بسيطة الا ان الحكومة بقيت عاجزة عن حل المشكلة حتى نهاية العهد الملكي وذلك لانها لم تعالج اساس المشكلة الاقتصادي والاجتماعي وبقيت اجراءاتها شكلية.

اوضاع المرأة

من القضايا الاجتماعية التي كانت موضع اهتمام الكثير من المفكرين والكتاب والادباء وعلماء الدين والصحافة العراقية قضية المرأة ومركزها ودورها في الحياة الاجتماعية، فعلى الرغم من اهمية دور المرأة في حياة الاسرة وتعدد المهام الملقاة على عاتقها لاسيما في الريف حيث تشارك الرجل في بؤسه وتساعده في عمله الشاق اضافة الى واجباتها البيتية والزوجية، الا ان وضع المرأة ومكانتها الاجتماعية لم يكن بصورة عامة يتناسب مع دورها ذاك فقد انكر الكثيرون عليها حقها في التعليم ولذا بقيت مدارس الاناث اقل بكثير من مدارس الذكور، كما انها بقيت بعيدة عن التعليم العالي حتى منتصف الثلاثينيات تقريباً، وكان وضع المرأة في الريف مؤلماً ومزرياً وغالباً ما كانت موضع مساومة عندما يتقدم الرجل الى ولي امرها بطلب الزواج منها وكأنها سلعة تباع وتشترى، اما اذا كان لديها ابن عم فهو الاحق بالزواج منها، ولا يمكن لغيرة ان يطلب يدها الا بعد ارضاء ابن العم بالمال او الابل، وقد لا يتنازل عن حقه ابداً.

ومن العادات التي كانت موجودة ايضاً اعطاء الفتيات في عملية الفصل اي الدية او التعويض الذي تدفعه عائلة القاتل او عشيرته الى عائلة القتيل حيث تعامل هناك باحتقار وقسوة وغير ذلك من العادات التي دللت على طبيعة الوضع الاجتماعي للمرأة، ومع ان مثل تلك العادات كانت موضع نقاش ونقد في اوساط معينة من المجتمع العراقي، الا ان قضية اخرى تتصل بالمرأة اثارت مناقشات وخلافات اوسع واعمق في تلك الحقبة، الا وهي قضية الحجاب والسفور، وتقتصر هذه القضية تقريباً على المرأة في مجتمع المدينة لان نظيرتها في الريف كانت ترتدي اردية واغطية للرأس فتختلف عن نساء المدينة وكانت تشارك الرجل عمله في الحقول والمزارع ايضاً.

كانت المرأة في المدينة محجبة بعامة، ولم يقتصر ذلك على المرأة المسلمة فحسب بل والمسيحيات واليهوديات ايضاً ما عدا الفتيات اللواتي منهن من يرتدين اللباس الاوربي ويعتمرون القبعات لاسيما المتعلمات منهن، وكان حجاب المرأة في الجنوب يتألف من العباءة والبرقع الحريري وفي الشمال من الازرار والبرقع المنسوج من الشعر.

لم تبدأ الدعوة الى سفور المرأة في عهد الانتداب البريطاني وانما قبل ذلك بأكثر من عقد من الزمان، فخلال السنوات القليلة التي سبقت قيام الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ كانت هناك بعض الدعوات الى الاهتمام بتدريس البنات وتعليمهن، بل ان البعض انتقد حجاب المرأة وعده احد عوامل تأخرها، وكان هذا النفر متأثراً بدعوة قاسم امين في مصر بشأن المرأة وتعليمها وحقوقها الاجتماعية، ففي سنة ١٩٠٧ نشر الشاعر المعروف جميل صدقي الزهاوي قصيدة انتقد فيها الحجاب بشدة، كما نشر مقالاً مماثلاً في جريدة المؤيد المصرية في اب ١٩١٠ ادى الى قيام تظاهرات احتجاجية ضده في بغداد، كما كان الشاعر معروف الرصافي من المناصرين لحركة تحرير المرأة ولم يسلم من المتاعب بسبب موقفه هذا.

ازداد النقاش حول قضية الحجاب والسفور على صفحات المجلات والصحف نثراً وشعراً خلال العشرينات، اي في عهد الانتداب البريطاني، ومع ان الحجاب والسفور كان عنواناً رئيسياً لذلك النقاش، إلا ان جوهره ومضمونه كان بشأن حرية المرأة وحقوقها الاجتماعية، ومن المجلات والصحف العراقية التي ايدت الحجاب وانتقدت الدعوة الى السفور ابان ذلك العهد، تنوير الافكار والرشاد والمفيد والبدائع، ومن الكتاب والادباء توفيق الفكيكي وجميل المدرس وخليل اسماعيل ومصطفى عزة عبدالسلام ومحمد بهجة الاثري والشاعر الشعبي الملا عبودي الكرخي وعبدالرحمن البناء وحسين الظريفي وغيرهم، اما الصحف التي ازرت الدعوة الى السفور فمنها العراق والصحيفة والعالم العربي وليلى، ومن الكتاب والادباء حسين الرحال ورزوق غنام ومصطفى علي وعوني بكر صدقي وروفائيل بطي ومصطفى عبدالجبار القاضي وغيرهم.

ولم يقتصر الامر على هؤلاء في بغداد بل كان هناك مؤيدين ومعارضون في المدن العراقية الاخرى ايضاً، وقد سعى كل فريق الى تبرير موقفة من قضية الحجاب والسفور، فالذين ايدوا الحجاب وعارضوا السفور وجدوا في سفور المرأة واختلاطها بالرجال خطراً سيكلف المجتمع مشكلات خطيرة، وعدوا السفور مخالفاً لتعاليم الدين الاسلامي، اما الفريق الاخر فقد اكد على ضرورة فسح المجال امام المرأة لتكون عضواً عاملاً لبناء المجتمع في العراق، واتخذوا من الاسلام وتعاليمه ما يسند وجهة نظرهم، وضربوا الامثلة الحية من تاريخ العرب عن دور المرأة ومكانتها، وقد وصل النقاش بين معارضي السفور ومؤيديه خلال السنوات التي اعقبت السنوات التي اعقبت الانتداب ايضاً.

اوضاع الحياة الثقافية والتعليمية في العراق خلال سنوات الحرب العالمية الاولى

اولاً: اوضاع التعليم في البصرة

كان العراق في العهد العثماني يعد منطقة نفوذ بريطانية، وبعد دخول القوات البريطانية مدينة البصرة شكلت هيئة سياسية ادارية وفق النظام الهندي لإدارة شؤون الولاية عرفت بإسم دائرة الواردات التي اصبح ضمن مسؤولياتها ايضاً الادارة والاشراف على شؤون المعارف والاوقاف، وقد اشار السير ارنولد ولسن الذي شغل منصب الحاكم السياسي البريطاني في ولاية البصرة قائلاً "ان التعليم يجب ان يؤجل لحين بلوغ اهدافنا العسكرية" وجاء هذا التصريح لاسيما وان معظم المدارس الحكومية والاهلية قد توقفت عن عملها بعد مغادرة المعلمين العثمانيين بسبب ظروف الحرب، اهتمت سلطات الاحتلال البريطانية بالمدارس الدينية الاجنبية وقدمت لها المساعدات المالية.

في اواخر العهد العثماني كان التعليم موجود ويوجد العديد من المدارس الا ان سبب ظروف الحرب عندما احتلت القوات البريطانية البصرة توقف التدريس في المدارس العثمانية واختفى معظم المعلمين وانسحب البعض الاخر مع القوات العثمانية الى المناطق التي لم تصلها القوات البريطانية في بداية عهد الاحتلال، وفي هذا المجال التعليمي اكدت سلطات الاحتلال ايضاً على اهمية المدارس العلمية الزراعية بإعتبارها الجانب المادي الحيوي في تطوير البلاد اقتصادياً.

ازاء ذلك قام المندوب السامي البريطاني هنري دوبس عام ١٩١٥ بدراسة وضع التعليم في العراق واقترح فتح مدرستين في البصرة وتقديم المساعدة والدعم المالي لتلك المدرستين الى جانب مدرسة الرجاء العالي الامريكية للبنين، ولم تعطي سلطات الاحتلال اهمية للتعليم الثانوي اذ ترك الامر في بداية عهد الاحتلال الى مدرسة الرجاء العالي الامريكية واستبعدت التفكير في التعليم العالي حتى يمكن تهيئة عدد كاف من خريجي الدراسة الثانوية لتغذية المعاهد العليا بالطلاب ولم يزد عدد المدارس الرسمية في البصرة خلال المدة ١٩١٥-١٩١٧ عن مدرسة ثانوية واربعة مدارس ابتدائية، مدرسة في البصرة واخرى في العشار ومدرسة في ابي الخصيب والرابعة في الدعيجي فضلاً عن ذلك دار للمعلمين.

ان اصرار المجتمع البصري على الاهتمام بشؤون التعليم ورغبتهم في المشاركة في رسم السياسة التعليمية في الولاية دفع سلطات الاحتلال الى توسيع دائرة المعارف، وفي عام ١٩١٧ قرر تشكيل مجلس للمعارف ضم عضواً من دائرة الواردات ومساعد الحاكم السياسي العسكري وعضواً عن مدرسة الرجاء العالي الامريكية، وبهذا تم تشكيل المجلس ويعد اول دائرة تربوية في الولاية حملت اسم دائرة معارف البصرة تولت مهمة شؤون الاشراف والادارة حتى احتلال بغداد على يد سلطات الاحتلال البريطاني في اذار ١٩١٧ وان دائرة المعارف في البصرة فقدت ادارتها المركزية واصبحت تدار من قبل نظارة المعارف العمومية التي نفذت في ولاية البصرة كما ان سياسة ادارة المعارف استندت الى دائرة المعارف والتي هي جزء من دائرة الواردات وكان اعتمام السلطات البريطانية بشؤون التعليم ليس بالمستوى المطلوب فقد بلغ مجموع مصروفات شؤون الدوائر الملكية بخصوص التعليم في

ولاية البصرة نحو (٢٣٣٥٠) روبية اي ما يعادل ٠,٧٤% من مجموع مصروفات الدائرة الملكية وتلك المصروفات صرفت على معظم المدارس التبشيرية الامريكية في ولاية البصرة.

ثانياً: التعليم في بغداد

بعد دخول القوات البريطانية بغداد في ١١ اذار ١٩١٧ بدأت بتنظيم الادارة فيها على ما قامت به في ولاية البصرة فقامت بإنشاء دائرة الواردات في بغداد والتي تعد اول دائرة حكومية في الدائرة الجديدة ولم تعير تلك الدائرة اهمية بشؤون المعارف في بغداد وذلك بسبب ظروف الحرب وما رافقها من نتائج سلبية على الشؤون الخاصة بالمعارف والتعليم بشكل عام لاسيما بعد اغلاق دائرة المعارف العثمانية وهروب معظم موظفيها واغلاق المدارس ابوابها كما هو الحال مثلما حصل في البصرة بعد دخول قوات الاحتلال البريطانية.

وبعدان تمت السيطرة على بغداد من قبل القوات البريطانية بدأت العمل من اجل اعادة فتح المدارس واستفادت في ذلك من انظمة المعارف العثمانية للنهوض بمعارف ولاية بغداد، وعندما بدأت السلطات البريطانية بتنظيم شؤون المدينة في ولاية بغداد كانت دائرة الواردات في مقدمة الدوائر التي بوشر تأسيسها وتلك الدائرة التي كانت من ضمن توابعها شؤون المعارف فترأس دائرة الواردات المستر سي سي كارين وقد قام هذا بإيداع شؤون المعارف الى مساعدة المستر بولارد ونظراً لحاجة المعارف الى معلم او استاذ عربي وله معرفة بالمجتمع العراقي وكذلك له الخبرة في شؤون التعليم فقد استعين بأحد الاساتذة الفلسطينيين للعمل في تلك الدائرة وهو الاستاذ حسني عبدالهادي والذي اصبح مدير دائرة المعارف وهو الذي بدأ بفتح المدارس الابتدائية في بغداد وبقية المدن الاخرى عدا مدارس البصرة التي كانت تحت ادارة المدرسة التبشيرية الامريكية.

ان رغبة الاهالي في بغداد وحاجتهم للثقافة والتعليم دفعت سلطات الاحتلال الى انشاء دائرة مختصة بالمعارف كجزء من دائرة الواردات وكان ذلك في بداية عام ١٩١٨ ونتيجة مطالب الاهالي المستمرة في الاهتمام بشؤون التعليم والمعارف فتحت المدارس الاهلية والحكومية واحلت اللغة العربية محل اللغة التركية واستوردت بعض مناهج الدراسة من مصر والهند ومن جهة ثانية عملت على توسيع عمل دائرة المعارف باشراك عدد من الشخصيات المحلية ممن لهم مكانة اجتماعية وعلمية ودينية في ادارة عمل الدائرة فشكلت لجنة عرفت بـ (لجنة المعارف) وشهدت دائرتا المعارف في ولايتي البصرة وبغداد مرحلة جديدة في عملها اثر تعيين همفري بو من ناظر للمعارف في بغداد يوم ٢٢ اب ١٩١٨ وخلال المدة ١٩١٧- ١٩٢١ كانت الدراسة في المدارس الاهلية اربع سنوات لا تدرس اللغة الانكليزية فيها اما المدارس الابتدائية فمدة الدراسة فيها اربعة سنوات تتقدمها سنتان اوليتان عند اذ يبدأ التعليم باللغة الانكليزية من الصف الاول الابتدائي.

وقد اقدمت سلطات الاحتلال في عام ١٩١٧ على فتح دار المعلمين في بغداد وكان قرار التدريس فيها يكون على شكل دورات سريعة مدتها ثلاثة اشهر، ومن المشاكل التي اعترضت شؤون المعارف التي يرأسها الاستاذ حسني عبدالهادي قلة المعلمين

الاكفاء فضلاً عن عدم وجود البنايات الملائمة للمدارس، ولأجل تطمين الرأي العام في هذا الشأن تشكلت لجنة المعارف التي كان لها صفة استشارية فقط ولا دخل لها في رسم الخطط لكن تقاريرها عن القضايا التي تعرضها عليها لجنة الواردات كانت مفيدة وكانت لجنة المعارف تتألف من خمسة اشخاص وتقرر في نيسان عام ١٩١٧ فتح دار للمعلمين وتكون مدة الدراسة فيها ثلاثة اشهر وقد اختير الاستاذ حسن وفقي الدمشقي مديراً لدار المعلمين ولم يكن من السهولة في الحصول على المدرسين لدار المعلمين لكن امكن ايجاد اربع مدرسين سوريين وواحد عراقي فضلاً عن استعادة خدمات مدرس اخر من مدرسة الرجاء العالي الامريكية في البصرة ليدرس مادة طرائق التدريس.

وان ابرز الموضوعات التي تلقاها الطلاب في تلك الدورات شملت مادة التاريخ الاسلامي وتاريخ اوربا واللغة الانكليزية والرياضيات والتطبيقات والتحقت الدورة الاولى في الدراسة في دار المعلمين في حزيران من العام ١٩١٧ وضمت ٦٨ طالباً تخرج منهم ٢٩ طالباً وبعد تخرج تلك الدفعة تم افتتاح عدد من المدارس الابتدائية وهي المدرسة الحيدرية والمدرسة البارودية ومدرسة الكرخ ومدرسة الفضل ومدرسة الاعظمية ولما تخرجت الدورة الثانية تقرر فتح مدرسة اخرى منها مدرسة باب الشيخ والمدرسة الابتدائية في رأس القرية.

وبسبب حاجة الدوائر والمؤسسات الحكومية الى الكتب والموظفين لتمشية مصالحها خلال الحرب تقرر فتح مدارس تخص هذا الجانب، ففي صيف عام ١٩١٧ تم افتتاح مدرسة المساحة دار للمهندسين على شكل دورات مدة الواحدة منها عشرة اسابيع وعين لدائرتها الاستاذ قاسم العلوي وفتحت مدرسة المأمورية المالية على شكل دورات شهرية مدة كل منهما ستة اشهر ومنهاجها يختص بالامور المالية ودراستها باللغة العربية والتركية بسبب رغبة سلطات الاحتلال في الحصول على مأمورين في دوائر المالية في منطقة كركوك والمناطق الشمالية المحتلة الاخرى وعين لدائرتها سعدون الشاوي وكذلك تم افتتاح مدرسة التجارة المسائية ومدة الدراسة فيها اربعة اسابيع على شكل دورات وفتحت ابواب تلك المدرسة في تموز ١٩١٨ وسجل فيها ٧٠ طالباً معظمهم من ابناء تجار اليهود وكل طالب يدفع خمسة روبيات عن مدة الدورة ومنهاجها تختص بإمور التجارة فقط.

ثالثاً: اوضاع التعليم في الموصل

بعد ان دخلت سلطات الاحتلال مدينة الموصل في العاشر من تشرين الثاني ١٩١٨ وتم تعيين الكولونيل ليجمن حاكماً سياسياً فيها والكابتن بيس وكيلاً لناظر المعارف في الموصل عندها تم تقسيم العراق الى ثلاث مناطق الجنوبية ومركزها البصرة والوسطى ومركزها بغداد والشمالية ومركزها الموصل عندها مارس بيس في جولته التفتيشية في مدينة الموصل وتبين له ان في الموصل ست مدارس ابتدائية للبنين وهي مدرسة الوطن وجامع خزام ودار العرفان وشمس المعارف والنموذجية ودار الاداب فضلاً عن ثلاث مدارس للبنات وهي مكتب الاناث المركزي ومكتب تدريس نمومة النموذجية ومكتب هداية العرفان ويبلغ عدد طلاب مدارس المسلمين ٢٥٩ طالب فقط وواحدة لكل من الكلدانيين والسريان واليعاقبة واليهود ويبلغ عدد طلاب

المدارس المسيحية ٧٩١ طالب ولما كانت تلك المدارس قائمة منذ العهد العثماني حتى عام ١٩١٨ بمجئ قوات الاحتلال البريطاني قرر الكابتن بيس اغلاقها باستثناء مدرسة الوطن كما تقرر الغاء المدرسة الاعدادية وتوزيع طلابها على مدرسة الوطن ومدرسة الخضرية كما تقرر الاستغناء عن عدد كبير من المعلمين من لا يمتلكون الكفاءة في التعليم ولا يرغبون به.
اما في القرى المحيطة بالموصل فقد شرع بفتح مدارس للمسلمين في خمس اماكن مختلفة وفتحت مدرستين للمسيحيين فضلاً عن ذلك تم افتتاح خمس مدارس حكومية اكبرها كان في تلعفر وبلغ عدد طلابها ٨٠ طالب.

الاوضاع الصحية في العراق فترة الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨

عانى المجتمع العراقي من انواع مختلفة من الامراض وكان ذلك نتيجة الى جملة من العوامل يأتي في مقدمتها اسلوب التصرف في الارض حيث تكون ظروف زراعة بعض المحاصيل ولاسيما الرز بيئة ملائمة لامراض الملاريا والبلهارزيا فضلاً عن ذلك ان معظم الفلاحين يعانون من سوء التغذية وكان للاوضاع الاقتصادية السيئة نصيب في ذلك فضلاً عن ذلك الاحوال الاجتماعية المتدهورة الى جانب الجهل وانعدام طرق الوقاية وقلة الوعي الصحي فضلاً عن سوء التغذية والفقر الذي يعاني منه الكثير في المجتمع هذا من جانب ومن جانب اخر ندرة اعداد الاطباء والعاملين في مجال الصحة فضلاً عن انتشار المجاعة خلال تلك المدة التي رافقت احتلال مدينة بغداد في العام ١٩١٧ والتي كانت احد اهم الاسباب في انتشار الكوليرا وغيرها من الامراض الناتجة عن الجوع والفقر ولهذا عانى المجتمع العراقي من اوبئة وامراض معدية ومن بين تلك الامراض التي انتشرت ابان عهد الاحتلال البريطاني الكوليرا والتيفوئيد والملاريا وغيرها من الامراض.
بعدما احتلت القوات البريطانية العراق كانت العناية بالصحة العامة ونظافة المدن من وجهة النظر العسكرية البريطانية من الاحتياجات الضرورية لابقاء القوات العسكرية البريطانية بعيدة عن الامراض ولذلك افتتح مستوصف ملكي في مدينة البصرة بعد الاحتلال مباشرة وقد اتخذ وكلاء الحكام العسكريين الخطوات اللازمة لتأمين نظافة المدن وبوشر بتأسيس مستشفى ملكي في البصرة عام ١٩١٥ ثم فتحت مستوصفات اضافية في العشار وتم تعيين جراح مدني للاشراف على تلك المؤسسات فعهد اليه بشؤون الترتيبات الصحية في البصرة وكما اوليت عناية خاصة في السجون والمساجين وان الحالات التي تتطلب معالجة بالامراض العصبية محلياً ان يتم ارسالها للهند لمعالجتها وكانت مراجعة المستوصفات اكثر مما كان منتظراً وتقبل الناس التطعيم وسائر الاحتياجات المتخذة ضد الطاعون.
وبعدما تم احتلال مدينة العمارة عام ١٩١٥ فتحت فيها مستشفى ومستوصف بإشراف طبيب بريطاني من الجيش فثبت فائدتها للناس واقبالهم عليها، كما حصل في البصرة وكذلك تم العمل في النهج ذاته في الناصرية حيث اعيرت خدمات احد الاطباء العسكريين البريطانيين الى المستشفى والمستوصف وقد حصل تقدم في

الخدمات الصحية خلال عام ١٩١٦ وقد اصبحت تستخدم المراحيض وتفشت الاسواق والمحارق المجاورة وكذلك شنت حملة ناجحة على الذباب وكوفحت الامراض المعدية وبتلك الاجراءات اصبح اهتمام في الجانب الصحي امر مهم وعلى الرغم من تأسيس المستشفيات العسكرية والصيدليات البلدية غير ان الادوات الطبية المستعملة في مؤسسات العلاج ظلت بدائية وكانت خدمات الحجر الصحي قليلة الفعالية.

الواقع الصحي في البصرة

بعدما احتلت القوات البريطانية البصرة في تشرين الثاني ١٩١٤ وجعلتها قاعدة عسكرية بدأت تبذل جهودها للمحافظة على سلامة جنودها من الامراض والاوبئة واعطت اهتمام كبير في مجال الصحة العامة ونظافة المدينة ومرافقها الحيوية لاسيما تزامن دخول قواتها مع حلول فصل الشتاء الذي يكثر فيه هطول الامطار، لذلك عملت سلطات الاحتلال واتخذت اجراءات سريعة في هذا المجال لتذليل تلك الصعوبات.

ونتج عن وجود القوات المحتلة اكتظاظ المدينة بالأشخاص مما ادى الى انتشار امراض متنوعة ولم تكن مشاعة من قبل مثل عدوى البعوض البلدي فايروس من جينات مستفحلة فضلاً عن انتقال الانفلونزا التي دخلت مع دخول القوات المحتلة من الهنود وغيرهم والتي سببت بوفاة اعداد كبيرة من السكان، وكذلك دخلت امراض التهاب السحايا والحمى الراجعة بين السكان بعد مجئ الامدادات والتجهيزات العسكرية من مصر وافريقيا .

ان الخدمات الصحية في مستشفى البصرة اصبحت قليلة الفائدة بالنسبة للسكان الذي كان في امس الحاجة اليها لاسيما بعد ان فرضت سلطات الاحتلال ضريبة على العلاج كما افتتحت سلطات الاحتلال ثلاث مستوصفات اخرى في عام ١٩١٥ وكذلك عملت سلطات الاحتلال على توفير اماكن حجر صحي لمعالجة افراد قواتها المصابين بالأمراض المعدية كالطاعون والجدري وغيرها من الامراض فضلاً عن انها عملت على فرض اجراءات خاصة للحجر الصحي على السفن الوافدة الا ان بعض الاجراءات لم تمنع من تفشي الامراض المعدية وان سلطات الاحتلال قد ميزت بين افراد قواتها والمجتمع العراقي حيث ان افراد قواتها عولجوا بردهات خاصة داخل البناية في مستشفى البحرية في الوقت الذي كان فيه يعزلون المواطنين في اكواخ مجاورة للبناية الخاصة في الحجر الصحي .

كما ظهر خطر اخر يهدد المجتمع الى حد ما وهو تعاطي الافيون وكانت سلطات الاحتلال قد منعت بيع وتعاطي الافيون بين قواتها الا انها اجازت لثلاث محلات ببيعها في العشار دون ان تخصص اماكن محددة لتعاطيها وهذا اثار مشكلة لسكان الدور القريبة من المقاهي التي يتم بيع وتعاطي الافيون فيها حيث كانت العشار مركزاً تجارياً والبصرة منطقة سكنية كبيرة نسبياً وبهذا قد قسمت سلطات الاحتلال البصرة ادارياً الى قسمين رئيسيين البصرة والعشار وفيها كل قسم بمعاون الحاكم العسكري (دارسي براونلو) .

وقد انيط الى الجراح المدني نورمن سكوت مسؤولية التنظيف والخدمات الصحية في قصبتي البصرة والعشار وكان ذلك في ٣٠ كانون الاول ١٩١٤ ونتيجة لتزايد الحاجة للخدمات الصحية تم تعيين لكل قسم في المدينة ضابط صحي فأصبح الطبيب المدني مسؤولاً عن قصبة البصرة والطبيب العسكري تولى مسؤولية الطبابة في قصبة العشار ولقلة المباني الصحية في المدينة استخدمت سلطات الاحتلال عدداً من اماكن السكن وجعلتها مستشفيات لمعالجة افراد قواتهم وكان من بين تلك الدور قصر الشيخ خزعل في محلة الرباط وقصر الحاج محمود النعمة المطل على شط العرب وكان من ضمن خطة دائرة الصحة المدنية فتح عدد من المستشفيات والمستوصفات في كل مركز لواء بواقع مستشفى واحدة ومستوصفات لكل قضاء وناحية ويتم ادارة تلك المستشفيات اطباء عسكريون من قوات الاحتلال البريطاني اما دائرة المستوصفات انيطت مهمتها الى مساعدي اطباء هنود .

على الرغم من اجراءات الحجر الصحي التي اتبعتها سلطات الاحتلال البريطانية ظهرت (١١١) اصابة بالطاعون في عام ١٩١٥ فضلاً عن انتشار مرض التهاب السحايا والحمى الراجعة الملاريا وامراض اخرى .

بدأت سلطات الاحتلال تفرض ضرائب نقدية على العلاج منذ منتصف عام ١٩١٧ وهذا اثر على عدد المواطنين الذين يراجعون تلك المستوصفات وعلى المجتمع العراقي، وكان مقدار الضريبة المفروضة على العلاج ثلاثة روبيات وفي نهاية عهد الاحتلال عام ١٩١٨ انتشر مرض الملاريا في قضاء قلعة صالح وتفشى مرض الطاعون في القضاء فعملت سلطات الاحتلال على اخلاء المناطق من السكان الا ان الكثير من الاهالي رفضوا التطعيم او مغادرة مساكنهم كما عملت على بعض الاعمال الصحية والوقائية والاهتمام بالنظافة الجماعية كون ان الجنود البريطانيين واجهوا ظروف صحية صعبة غير مألوفة لديهم مثل امراض سوء التغذية وضربة الشمس وان هذا الاهتمام في الجانب الصحي الذي كان لخدمتهم استفاد منه المجتمع العراقي وساهمت بعض الشئ في رفع المستوى الصحي في البلاد.

الاوضاع الصحية في بغداد

بعد ان احتلت بريطانيا بغداد انتقلت سلطات الاحتلال من مرحلة تقديم الخدمات الصحية الى مرحلة الاهتمام بتنظيم الادارة الصحية والغرض تنظيم عمل الخدمات الصحية تأسست في الجيش البريطاني ادارة للصحة المدنية والتي اسندت مسؤولية تأسيسها وادارتها الى الكولونيل باتي الذي عين رئيساً ادارياً للقسم الطبي المدني وعملت السلطة المحتلة على ترميم مستشفى الغرباء وبعد ترميمه قامت سلطات الاحتلال البريطاني بافتتاحه بعد احتلال المدينة بخمسة اشهر اي انه افتتح في اب ١٩١٧ وسمي بأسم المستشفى المدني وخصص هذا المستشفى لعلاج الامراض النسائية والاطفال واشار تقرير بريطاني "ان المستشفى المدنية قد نهب من قبل السكان فقد سرقت الابواب والنوافذ وحتى الاشجار في الحديقة قطعت وقد شرعت السلطة بعمل الترميمات للمستشفى وعين فيه ممرضات فرنسيات" فضلاً عن ذلك

افتتحت مستشفيات اخرى بعد الاحتلال منها المستشفى الجديد الذي فتحت ابوابه امام المرضى والمصابين في اذار ١٩١٨ .
ويروي الطبيب العسكري شارل باربر حول الجانب الصحي في بغداد قائلاً "امضينا انا وباقي الاسرى في ثكنه الخيالة بعدها تم نقل الجميع الى محطة القطار وجرى تسفيرهم الى الاستانة باستثناء اربعة من الاطباء ومن ضمنهم انا وبعد ذلك تم تحويل الاطباء الى منطقة سكن اخرى بهدف العمل في المستشفيات العثمانية في بغداد .
وانتشرت في بغداد خلال تلك المدة التي رافقت الاحتلال البريطاني للمدينة العديد من الامراض منها امراض الجدري والتي قدرت عدد الاصابات بهذا المرض (٤٧٣) اصابه خلال العام ١٩١٨ ومرض الحصبة التي قدرت عدد اصاباتها في العام ذاته (١٥٢) اصابه ومرض التيفوئيد وكانت عدد اصاباته (٩٧) خلال العام ١٩١٨ فضلاً عن انتشار انواع اخرى من الامراض ومنها الكوليرا وجدري الماء والحمى القرمزية والطاعون وتراوحت اصابات تلك الامراض بين (٤ – ٢٠) اصابة .
وهناك اسباب عديدة جعلت العراق بؤرة للامراض فمن ضمن العوامل التي ساعدت على انتشار الامراض منها انعدام الوعي الصحي لدى السكان وعدم تقبل فكرة التطعيم ضد الامراض فضلاً عن الزخم السكاني اذ كان هناك اكثر من عائلة تسكن في بيت واحد الى جانب ذلك وقوع العراق على طرق المواصلات جعلها عرضة للامراض الوافدة بسبب قوافل الزوار الاجانب للعتبات المقدسة او للحج والقوافل التجارية التي تخص نقل البضائع التجارية فضلاً عن ذلك نقل جثث الموتى الى النجف وكربلاء والتي تعد مصدر مهم لانتشار الامراض خلال المدة التي خلفت عهد الاحتلال .
يروي الطبيب شارل باربر عن الوضع الصحي كيف كان بعض الاطباء العثمانيون يعاملون المرضى والجرحى في المستشفيات التركية في بغداد قائلاً "ان معظم الاطباء الاتراك غير متعاطفين في سلوكهم مع مرضاهم واظهروا خشونة في معاملتهم وعملهم بشكل عام" كان في بغداد مستشفى مليئة بالجرحى العثمانيون بسبب الحرب التي دارت بين الجانبين العثماني والبريطاني وتلك المستشفى كان موقعها قرب باب المعظم في ثكنه المدفعية ويدير تلك المستشفى جمعية الهلال الاحمر العثمانية وكان كبير الجراحين في تلك المستشفى يدعى كنعان بيك وكان من الجراحين الجيدين نال تعليمه في باريس قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى .

الاوضاع الصحية في الموصل

ان سلطات الاحتلال عندما واصلت تقدمها لاستكمال احتلال البلاد بالكامل حتى تمكنت من ذلك في اواخر عام ١٩١٨ وبعد ان فرضت سيطرتها على الموصل استمرت في عملها كما عملت في الولايتين الوسطى والجنوبية فقد اهتمت بالجانب الصحي فعملت على توسيع مستشفى الهلال الاحمر الذي يرجع انشاءه للعهد العثماني واصبح مستشفى مدني فيه قاعات للنساء والرجال ووضع فيه جراح مدني وكان الى جانبه مساعد طبيب بريطاني ورئيسة ممرضات مع مساعدات اثنين بريطانيين وعدد من الممرضات الارمنيات فضلاً عن ذلك يوجد في المستشفى ثلاث

اطباء من اهالي الموصل والى جانب المستشفى فتحت العديد من المستوصفات في جميع مراكز الاقضية التابعة لولاية الموصل وكما هو الحال بقية الولايات فأن مرض الملاريا يعد اكثر المشكلات الطبية خطورة في الجهات الجبلية اذ تعرض بعض السكان في تلك المناطق الجبلية تعرضاً مخيفاً وكانت نسبة الوفيات في الفئات العمرية الصغيرة من الاطفال كبيرة بنسبة غير اعتيادية اذ تعذر الحصول على احصائيات بأعداد المصابين واعداد الوفيات التي لحقت بالسكان جراء مرض الملاريا في تلك المناطق ونتيجة خطورة المرض حتى ان السلطات العثمانية كانت تعطي الكينين مجاناً كتدبير من التدابير الصحية .

التطورات التعليمية في العراق فترة العهد الملكي

الاحوال التعليمية

وفيما يتعلق بالتعليم الحديث فقد كان له دور كبير واثر واضح في تطوير المجتمع العراقي وحسب بل وفي تطوير الفرد من حيث تفكيره وسلوكه، يقول الدكتور علي الوردي "لا اغالي اذا قلت ان التعليم الحديث كان له الدور الاكبر من حيث تحريك المجتمع العراقي نحو الحضارة الحديثة" فحين نقارن بما كان الطفل ينشأ عليه في العهد العثماني قبل ٨٠ سنة وما صار ينشأ عليه بعدئذ تحت تأثير التعليم الحديث نجد فرقاً كبيراً جداً او بالأحرى نجد تبدلاً جذرياً، فالطفل في العهد العثماني كان ينشأ على المبدأ القائل "ما يصيبك الا نصيبك" و "الي انكتب على الجبين لازم تشوف العين" و "كل شئ قسمة ونصيب" وما اشبه ولكن هذا المبدأ انقلب الى ضده بعدئذ صار على النحو الاتي "كل من جد وجد" و "كل من سار على الدرب وصل" و "كل من جال نال" و "من طلب العلا سهر الليالي" كل هذه المفاهيم تؤدي الى تحريك المجتمع وتطويره في حين ان المبادئ السابقة كانت تمنحه الطمأنينة وراحة البال لكن لا تحركة وقد ارتبط بهذا كله ما يسميه علماء الاجتماع (الانفتاح الطبقي) فالنظام الطبقي كان في العهد العثماني مغلقاً او شبه مغلق لكنه انفتح على مصراعيه.

بعد تأسيس الدولة العراقية وفتح المدارس والمعاهد والكليات على نحو واسع امام كل فئات المجتمع فأصبح ابن البقال والعطار والحمال يطمح ان يدخل المدرسة ليكون بعد تخرجه موظفاً في الحكومة او افندياً مرموقاً يشار اليه بالبنان، ويضيف الدكتور علي الوردي الى ان هذا التوجه الواسع نحو التعليم ادى الى ظهور بعض المشاكل الاجتماعية منها ان الاباء الذين كانوا يدخلون ابنائهم في المدارس على نطاق واسع وبخاصة في الثلاثينيات وكانوا يطلبون من ابنائهم ان ينجحوا جميعاً في دراستهم فأذا اخفق البعض منهم صار موضع تعنيف وتوبيخ من امه وابيه، كما ان دوائر الدولة اصبحت تلقى عنتاً من جراء الطلب المتكاثر على الوظائف فيها، فهي كانت تواجه كل سنه وجبة جديدة من المتخرجين الذين يطلبون الوظائف المناسبة لهم، واذا عجزت عن توفير الوظائف لهم اطلقوا السنتهم صارخين ناقدين.

وفي العام الدراسي ١٩٣٩-١٩٤٠ ازداد عدد طلاب المتوسطة والثانوية ليصل الى ١٣٩٥٩ اما المتخرجين من الكليات والمعاهد العليا خلال الفترة الواقعة بين الحربين فلم تكن كبيرة فعلى سبيل المثال لم يزد عدد المتخرجين في كلية الحقوق للمدة ١٩٢٠-١٩٣٢ عن ٢٧٠ خريجاً وقد اشار تقرير اللجنة المالية سنة ١٩٣٠ الى ان دار المعلمين العالية لم تكن تضم سنة ١٩٣٠ سوى ٣٩ طالباً فقط لذلك صدر القرار بألغائها سنة ١٩٣١ .

وقد اشرنا فيما سبق الى فكرة انشاء جامعة في العراق قد فشلت ولن يتحقق ذلك الا في سنة ١٩٥٨ لذلك ظل الاعتماد في اعداد الكوادر على البعثات العلمية الى خارج العراق، وقد ورد في التقرير السنوي للعام ١٩٥٥- ١٩٥٦ بأن عدد العراقيين المرسلين الى الخارج من اجل التعليم الجامعي ارتفع من ٩ في العام ١٩٢١-١٩٢٢ الى ٦٦ في العام ١٩٣٨ .

اما التعليم العالي فقد ارتفع عدد الكليات والمعاهد الى ١٤ سنة ١٩٥٨ وعدد التدريسين الى ٥٣٩ وعدد الطلاب الى ٥٥٩٩ طالباً منهم ١١٣٥ يدرسون خارج البلاد بمساعدة منح وزارة المعارف ومجلس الاعمار، ومثلهم يدرسون على نفقتهم الخاصة وارتفع عدد البعثات من ٩٣ طالباً سنة ١٩٣٩ الى ١٥٢ طالباً سنة ١٩٥٧ وكان هذا التعليم متمركزاً في بغداد ومجموعة من الكليات ضمن مسؤولية وزارة المعارف وهي متخصصة في الاداب والقانون والعلوم واعداد المعلمين والهندسة والتجارة والزراعة والطب والصيدلة وطب الاسنان والطب البيطري، وكان تأثيرها في بغداد قوياً على الممارسات الاجتماعية اذ تكونت شريحة مسلحة بسلاح العلم والمعرفة فضلاً عن تنامي وعيها السياسي وشعورها الوطني والقومي واحساسها بضرورة تغيير المجتمع وتطويره نحو الافضل، وقد اثر الطلبة والخريجون على عموم الشعب من خلال تأثيرهم على عوائلهم اثناء مدة الدراسة وبعد تعيينهم في انحاء البلاد، وخاصة المعلمين والمدرسين منهم الذين نقلوا الافكار الجديدة للمجتمع وغالباً ما توقفت الدراسة بسبب الاضطرابات والمظاهرات التي يقوم بها الطلبة.

اما فيما يتعلق بالتفكير بتأسيس جامعة في العراق فيرجع الى السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، واخذ المعنيون بالتعليم يعملون على اخراج مشروع الجامعة من نطاق الدراسة والبحث الى نطاق التطبيق والتأسيس لاسيما بعد ان توسع التعليم وتوقف ارسال البعثات الدراسية الى الدول الغربية بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية وانقسم المعنيون في التعليم العالي على ثلاث اتجاهات الاول دعا الى ضم الكليات القائمة بعضها الى بعض وتشريع قانون لتأسيس جامعة حديثة في بغداد من الكليات القائمة ومنهم الدكتور عبدالحكيم الرفاعي، والثاني ذهب الى ان الكليات الموجودة ليست على مستوى علمي يؤهلها ان تكون نواة صالحة لتأسيس هذه الجامعة بل نادى بالتريث والسعي في الوقت نفسه الى اصلاح الكليات نفسها وتأسيس

غيرها قبل الاقدام على وضع تشريع خاص بالجامعة، ومن دعا هذا الرأي الدكتور محمد ناصر (معاون عميد دار المعلمين العالية انذاك والدكتور مهدي البصير)، اما الثالث الذي كان يتراسه الاستاذ هملي المستشار الفني لوزارة المعارف، ومن جاء بعده من الموظفين البريطانيين امثال سكيف وشارلز داروين ومورغن، فقد ذهبوا الى ان الكليات القائمة ليست في مستوى علمي يؤهلها ان تصبح بعد منحها ودمجها جامعة حديثة، ولكن الجهود التي بذلها عدد من وزراء المعارف منهم الدكتور عبدالمجيد القصاب وخليل كنة وبعض عمداء الكليات واساتذتها ومنهم الدكتور متي عقراوي الذي كان يعمل في اليونسكوا والدكتور صائب شوكت عميد الكلية الطبية والدكتور عبدالعزيز الدوري عميد الاداب والعلوم والاستاذ طه باقر مفتش الاثار العام والدكتور عبدالجبار عبدالله الاستاذ في دار المعلمين العالية وغيرهم.

ادت جهودهم الى انتصار الرأي القائل بأن تأسيس جامعة بغداد ينبغي ان يكون وفق خطة مدروسة وذلك بتشريع لائحة قانونية معينة وفترة انتقال تصلح فيها الكليات وتثبيت انظمتها وتعليماتها لتصبح مؤسسات علمية محترمة قادرة ان تأخذ دورها التاريخي في نهضة البلاد العلمية والثقافية وهكذا صدر قانون جامعة بغداد رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٦ الذي تأسست بموجبة جامعة بغداد وتحقق امل وطموح كثير من المثقفين وقادة الرأي العام، غير ان ذلك القانون لم يشرع بالتنفيذ الا بعد اكثر من سنة (المدة الانتقالية) في اواخر سنة ١٩٥٧ حين عين الدكتور متي عقراوي اول رئيس لجامعة بغداد واثبت انه شخص منظم وقدير ويمتلك خبرة واسعة، وكان يساعده مجلس مكون من اساتذة قديرين منهم الدكتور عبدالجبار عبدالله والدكتور عبدالعزيز الدوري والدكتور صالح العلي وجميعهم كانوا مشهورين في الاوساط الاكاديمية في اوربا وامريكا الشمالية، ورغم حماس المسؤولين في الجامعة للاسراع في انشاء بنيتها وتطويرها الا ان الحكومة لم تهيئ المستلزمات المطلوبة لها.

التطورات الصحية في العراق فترة العهد الملكي

الاحوال الصحية

مما لاشك فيه ان الصحة العامة في المجتمع مرتبطة بأحوال المحيط الطبيعية وبالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصناعية ارتباطاً وثيقاً كما كان المجتمع العراقي خلال هذه المدة يعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية وطبيعية عديدة، فقد انعكس ذلك على الاحوال الصحية فالسواد الاعظم من الشعب العراقي كان امياً يجهل ايسر قواعد الصحة، ومناخ العراق حار قاري والصيف فيه طويل والارض في اواسطه وجنوبه واطئة كثيرة الرطوبة تنتشر فيها الاهوار والمستنقعات والاحوال الاجتماعية لم تكن تسمح بتحسين الغذاء واعداد المساكن الصحية في المدن، فالمساكن داخل المدن متداخلة ذات ازقة ضيقة ومتعرجة وجدرانها مائلة للسقوط، وهناك ثلاثة اشكال للبناء في العراق وهي العمارة في الشمال والنمط البغدادي ونمط حوض شمال الفرات.

اما القرى فقد اختلفت في الشمال عنها في الجنوب، وبخاصة اهوار العراق التي تعتمد في بناء مساكنها على (البواري) المصنوعة من القصب والتي تطفو على سطح الماء، اما القرى في الوسط والشمال فهي متباينة في شكلها الهندسي وطبيعة مواد بنائها والمساحة التي تشغلها والاقسام التي تنقسم اليها الوحدات التي تتكون منها وهي تختلف من طبقة اجتماعية الى اخرى اي بين الفلاح والملاك والسركال، اما بيوت رعاة الغنم والابل المتنقلين فهي من نسيج غزل الماعز الاسود الذي لا يمتص الماء ولم تتوفر المياه النقية لكل سكان البلاد ومنع تلوثها، وتصريف الفضلات والعناية بالشوارع والميادين العامة وتنظيم الاضاءة والنظافة العامة، ومكافحة الامراض المستوطنة وتعويد الشعب على ان يحيا حياة صحية، ومع ان الصحة العامة قد تقدمت تقدماً محسوساً في العراق منذ قيام الدولة العراقية الحديثة، ويظهر هذا التقدم جلياً اذا قيس بالاحوال الصحية التي كانت قبل ذلك، فأن التدابير الوقائية لم تكن بالمستوى المطلوب وظلت الامراض المستوطنة كالملاريا سارية، وكانت من اكثر الامراض انتشاراً وكان عدد المصابين بهذا المرض يقدر كل سنه ٥٠ الف شخص، والاتراخوما والزحار (الدزانتري) والسل والانكلستوما والبلهارزيا والزهري تفتك بصحة السكان ولا سيما في الارياف والقرى والطبقة العاملة والفقيرة وهم نحو ٩٠% من مجموع سكان العراق فتكاً ذريعاً فتؤثر اسوء التأثير في قابلياتهم العقلية والعضلية، ومن تظهر في نتائج مساعيهم ومجهوداتهم في الحياة، وتؤثر فوق ذلك على الاجيال المقبلة بالضعف وقد انشئت في اول عهد الحكم الوطني وزارة الصحة ما لبثت ان الغيت واكتفى بمديرية الصحة العامة، وكانت تابعة لوزارة الداخلية وكان مديرها الدكتور حنا الخياط والمفتش العام الكولونيل كراهام، وفي اواخر الثلاثينيات اصبح مديرها الدكتور سامي شوكت، وحين تأسست وزارة الشؤون الاجتماعية صارت (مديرية الصحة العامة) من دوائر هذه الوزارة، وقد بذلت هذه المديرية جهوداً كبيرة في جانبين اثنين الاول العمل على وقاية السكان من الاصابة بالأمراض المختلفة بأقامة المحاجر الصحية على الحدود وفي مختلف الجهات لمنع تسرب الامراض والاوبئة الوافدة من الخارج والثاني علاج كل من يستطاع علاجهم من المرضى في المستوصفات والمستشفيات المتوفرة.

فيما يتعلق بالخدمات الطبية فقد ظل العراق متخلفاً فعلى سبيل المثال كان العراق عام ١٩٢٣ طبيب واحد لكل ٢٨٠٠ شخص وسرير واحد في المستشفى لكل ٢٩٠٠ شخص في حين كان يوجد في انكلترا وفرنسا طبيب لكل ١٥٠ شخص اي ان عدد الاشخاص المخصصة لطبيب في العراق اكثر من ١٩ من الاعداد في تلك الدول، لذا لم يكن مصادفة ان لا نجد من مجموع ٥٤٦٥ شخصاً عدد نفوس تسع قرى متقاربة في لواء الموصل مثلاً سنة ١٩٢٣ سوى ٢٣ شخصاً فقط سالمون من مرض الحمى المزرعية، اما مرض البلهارزيا فكان منتشراً انتشاراً واسعاً على ضفاف افرات من الهندية الى الخليج، ويعتقد الدكتور هول ان ٨٠% من سكان لواء الديوانية كانوا مصابين به عام ١٩٢٥ وبسبب الظروف القاسية للحياة في العراق يتعرض الى اوبئة

واسعة الانتشار وامراض خطيرة مثل الحصبة والسعال الديكي والطاعون في بغداد والبصرة والعمارة، وقد دخل اللقاح الى العمارة بعد الاحتلال البريطاني ليس حباً بالعراقيين وانما خشية على قوات الاحتلال من العدوى والاصابة بالأمراض المنتشرة.

كان مرض الكوليرا يظهر في العراق بين الاونة والاخرى خلال الفترة ١٩٢٣-١٩٢٧ اذ قدم المرض من بلاد فارس الى البصرة، والتيفوئيد في فصل الشتاء، بسبب السلع المستوردة من بلاد فارس ولكن سرعان ما تم السيطرة علية، اما مرض الجدري فلم يكن مهلكاً بسبب توفر اللقاح ضده، وفي عام ١٩٢٩ ظهر في الموصل ٨٥٤ حالة بين اللاجئين الذين قدموا من اراضي تركيا، اما في الشمال فقد انتشرت الامراض مثل الملاريا والتيفوس والانفلونزا الى حد ٧٠% من سكان القرى ويصح عد جميع المناطق الكردية موطناً لهذه الامراض وخاصة في المدة من ايار الى كانون الاول من كل سنه.

لقد تطورت الاوضاع الصحية من خلال الفترة ١٩٢١-١٩٣٩ وبخاصة بعد صدور مجموعة من القوانين والانظمة بشأن الامور الصحية العامة منها قانون اللقاحات عام ١٩٢٢ وقانون الصيادلة عام ١٩٢٣ وصدر التعديل علية بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٢٨ ومجموعة قوانين في عام ١٩٢٤ وهي قانون المناطق الصحية وقانون الاضرحة الدينية وفي ١٩٢٥ قانون الخدمات الطبية وتخص طب الاسنان واللقاحات والقابلات والممرضات وقانون اشعار العقاقير ١٩٢٦ تم تعديله مرتين في ٢٩ اب ١٩٢٦ و٨ ايار ١٩٣٠ وقانون الكلية الطبية لسنة ١٩٢٧ وقانون الامراض لعام ١٩٢٨ وجرى عليه تعديل في ٣٠ اذار ١٩٣٠ واضيفت اليه قائمة بالأمراض وتم اصدار قانون الصحة العامة ١٩٢٩ وهو يخص مراقبة الاطعمة وطريقة احضارها.